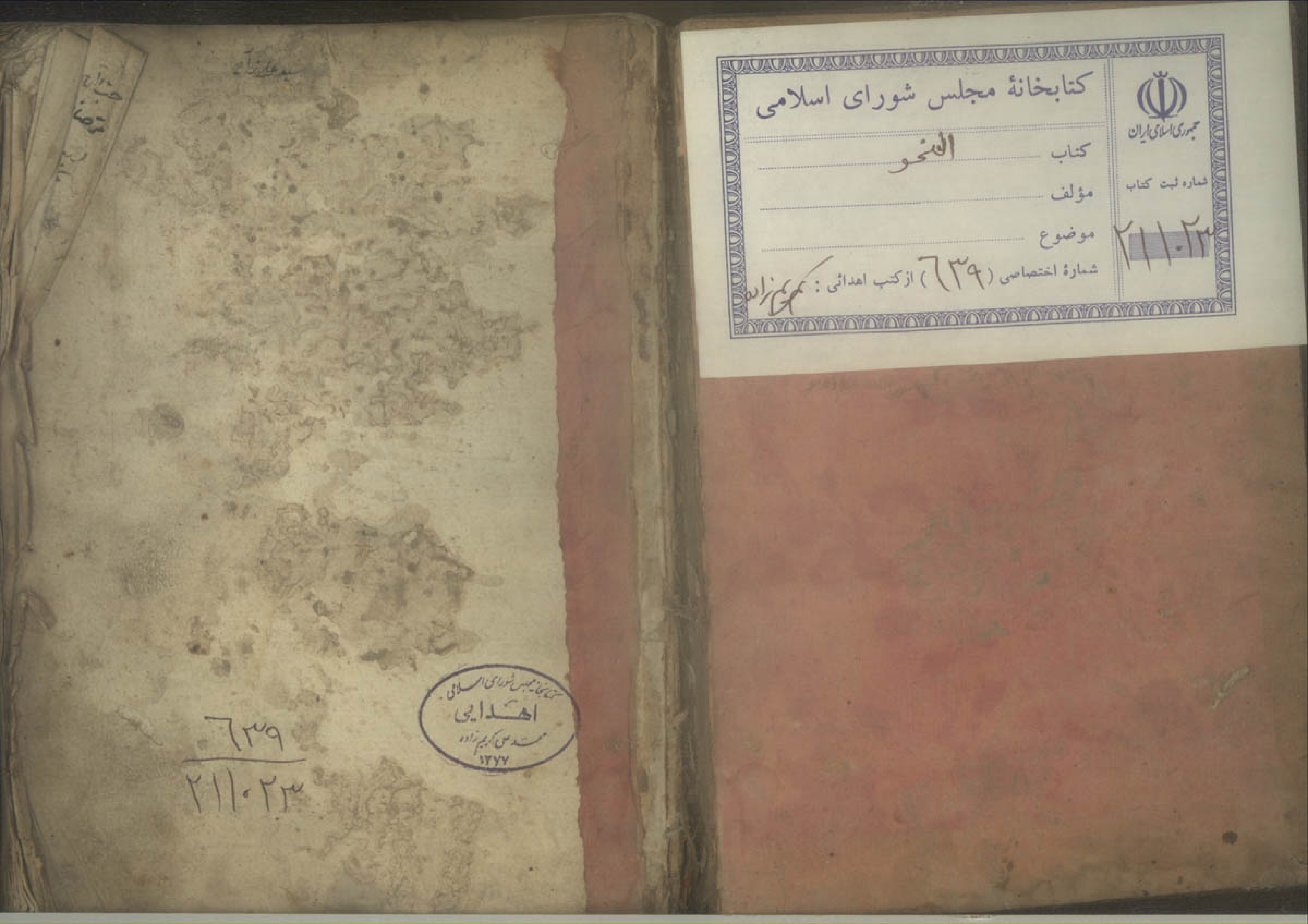
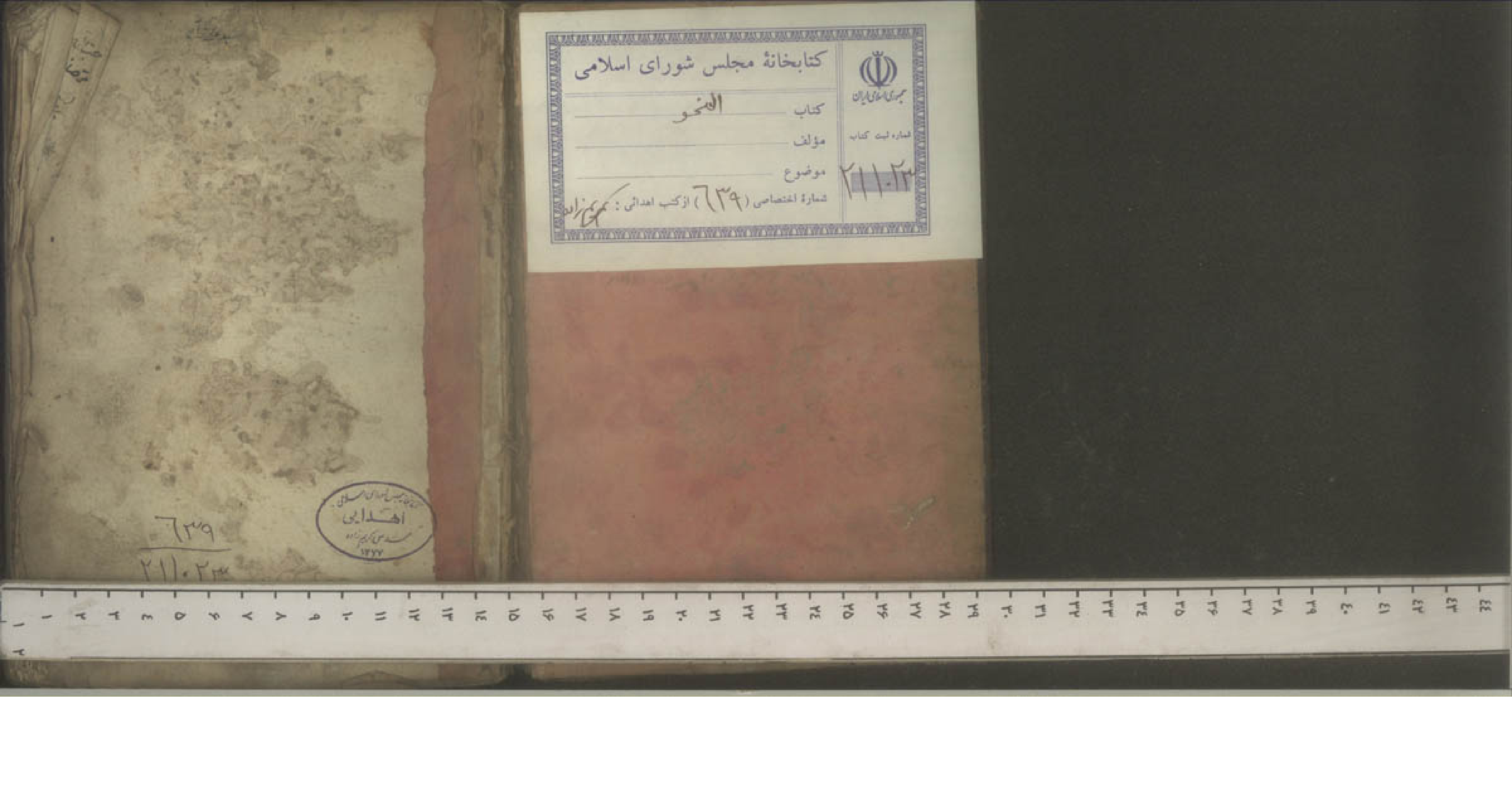
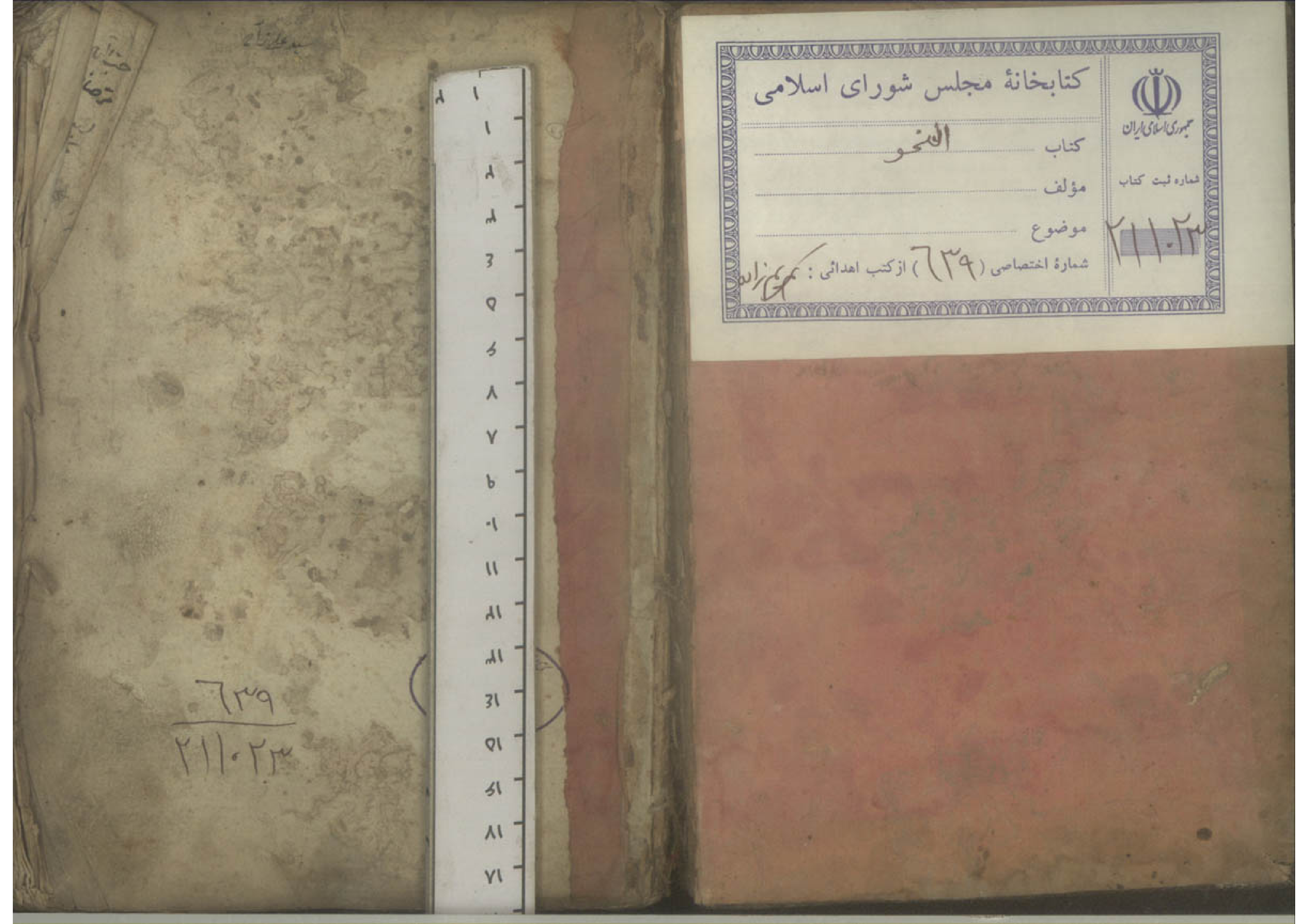

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۰۲۳
کتاب النحو
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۶۳۹) ازکتب اهدائی : کریم زاده
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
مهندس کریم زاده
۱۳۷۷
۶۳۹
۲۱۱۰۲۳



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب النحو
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (٦٣٩) ازکتب اهدائی :
شماره ثبت کتاب
٢١١٠٢٣
جمهوری اسلامی ایران



كتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
كتاب النحو
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (٦٣٩) ازكتب اهدائی :
شماره ثبت كتاب
٢١١٠٢٣
٦٣٩
٢١١٠٢٣

استعمال اوله
وقت باده سكاقر بت الدنسحت خذى ادكندكه
صبر زعفران برابر سحق كلاب ايله تخمير ايدوب وسوسلر ده عشقلن بعليدم بصت
صبر ايدوب يكن درس العشق قرطاسلر ده كهدا عليه
مقداري استعمال ايدر زعفلج
كهدكلارمز عقن بود بيدم نه سلحذ
حطب العبد
حب التي وقت وباد استعمال اولنه
بلحذ سهل فيجت نه هي صرف
كهد اغليب بكج صا في صبر دعفران
حب الصه وقت وباد ل ستعمال ل ولبد ادصرقا العسكرنه
بن مدجنن ايلر اول انج يالكر
سوكولري بار يدعشا انجب كوسنجب عقله بري شن فالاول دنلر دلر
سركلر بر يدنا حسا انج كسهش بن سوس دبي
بشق نادر بو عشق نه در ل جفالر ابالر دوى
دل سكا قدح نيال دح نسحت ابدلدح كيمدشقن حلرلبد
دشن جفاسن اف سن كت دبلهز
كلبه
ركالرده استن اداول سينه خالر جكن بيعت اتمشه تعشق عيد السلرده
دريده نري دنيه دري بو نري ذكن حصل اول بودي الاوي دلت اره
نقدهادي كلر جنا سلكه
افتى محمد بيدمنكره نعمى

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما
فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة
ليتناول كلا المذهبين ويخدشه ما في شرح الفسوي من ان النحاة بعد
اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام
ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني
والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة
متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما
اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت
الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من
التلويح والايماء نحو قوله تعالى اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن
حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى
ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل ما هو
متضمن بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من اول الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو
اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهور
ان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما التاكد
بما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت
للتضمن فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن

متضمنة

متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة له
وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسدا معناه
لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف وكذا المقدم وهو مما
قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا
هذا هكذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى في ذلك القياس
الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم
الفاء واليه اشار الجامي في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط
لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن لمعنى
الشرط ويكن مجزوم بنائه بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء
بيان له لابهامه وفاقول جزاء والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما وخبرها
الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي
هي الشرطية وحدها وقيل انها مبتدأ لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا
ما كان فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء
فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء وما يطلبها للاختصار وههنا
وجه آخر ذكره في الايضاح وهو ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها
اي يكن وحذف مهما واما مغلوبة من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقام بعض
المبهم في الاسم ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف
يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع
ان الشرط والجزاء لو كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب
ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما الفاء
معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيؤول بجعله خبر

مبتداء محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا
بل جملة اسمية فان قلت كيف جئ بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل
جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا
الجزاء لو كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اي
السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء
فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى [illegible] ربط
بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه لانه
كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم
كاف في الارتباط بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب
المذكور في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد الاعز الظاهر ان
يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق
عبارته فاستمع ما نتلوا عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول
والقايم مقام فاعله مصدر اي لكراهتهم ان يقع الموالات على ما نقل
الزجاجي عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر
المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون
القايم مقام الفاعل بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو محال
كذا قالوا ونكتة يرد عليه انه لو لزم الظرفية لما جاز او رفع وقد وقع
كم بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر بك من هذا

وجه آخر وهو

وجه آخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل ان بين زايد وقوله لفظا
منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالات في المعنى لا يقال
ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين
المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين
المفردين او بين الجملتين لان وضعها الاتباع شيء شيئا ثم حذف اقول
لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار
عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا
القول الخاص اعني الحمد ان الولد الاعز ان فصار اما بعد حمد الله الخ
واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجهة بل من ثلثة كاما الواقعة
في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اي
المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زايدة للتاكيد
في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما
بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور
واما امتيازها عن اما المفردة وعن المركبة لان كنت منطلقا انطلقت فبان
يليها الاسم كما يليه الفعل دايما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني
المفردة والمركبة من لان كنت الخ فقيل دخول الفاء في جواب المفردة
دون المركبة وان لم يدخل فيكونه للتفصيل في المفردة وللتعليل
في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان
كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة لانها اي الكلام الجارة

تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق
بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان
جاءه الاعمى مثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا
اي لان المساجد وقوله على ان اللام متعلق بما بعدها من الكلام السابق
يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة
بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام
مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الآية
فاجاب بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها لانه
يعني لا دخال الفاء في عامل قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه
يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب
للمتاخر كما ذكره في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا واصله كان
من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة بآخر
ان عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها اياها وانتقل
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب
اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتي
بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت منطلقا
انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت
وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع
اللام كان شرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت
فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين
واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم

ان ان المفتوحة

ان ان المفتوحة تكون للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى
وان تضل احديهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة
بمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض
الكتب لكن لم نطلع على امثلة ومواردها استعمالاته واما الثالثة ليست
للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح واليه ذهب الى التضمن شرذمة
هي بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة
من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف
وقد صحح هذا الكسر النزاع وبين ابن الحاجب فذهب ابن الحاجب انها للشرط
كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا
المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي
الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان
الاولى متضمنة الشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان
يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا
بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع دخل
المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه
هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح
قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن
ان لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال في الكافية حرف
الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على
انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث
قال في المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف

الحروف حرفا الشرط ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة
بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية في اي حين ان ان يكون مراد ابن
الحاجب اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة
بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في اللفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الآخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي
بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر اذا اعرض عليه
مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول
ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اي فليتأمل في هذا المقام
كلام بعد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا زيادة على
نفي ان المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما واقسامه شرع
في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال المفردة
على وجهين لان اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو اما ود اي احب
واقل اي ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل ونحو
جاء في القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف وهو اي الا
ستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا لسؤال مقدر يعني لما قال المتكلم
جاء في القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد
او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه اما في
في اوائل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد الله ذي الانعام وان اردت
تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون

لمجمل سابق

لمجمل سابق كقولك جاء في القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد
لا يذكر قسمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة افناء شأنه المذ
كور بعد اما فيما سبق الكلام كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيب
بقوله والراسخون لان المقصود الاولى هو الذم الزائغين وقد يكون
تفصيلا لمتعدد في الذهن نحو قد سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله
تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد
الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب والرسائل
اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختبار جمل او جملة
مخصوصة سيما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد
اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما
موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح ينافيه
حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما
لانه انما جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا
لمطلق التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول
كما عرفنا آنفا لا يستعملان قسيمان كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه
لفظه هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اي لما اقيم اما
المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول
من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على لغة انه اسم مكان من قام لكن الاول
اوجه واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء والشرط
الذي في مهما يكن لان مهما يكن مبتداء وتتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر

الي الاول يقتضي ان تدخل اما علي الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتدأ
لكونها حرفا وجب ان يدخل علي ما يقع مبتدأ بحسب نوعه وهو
الاسم لئلا يفوته معني الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه
وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما
مبتدأ بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر
بنصب السائل علي كونه مفعولا به لقوله تعالى فلا تنهر والفاء
لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد
يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان
يدخل علي الاسم دون علي المبتداء وبالنظر الي الثاني تقتضي ان
تدخل هي علي الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالا
تياه بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى ولم يعل
بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه بيغ مقتضيين كمصطفين
ولا عبرة بحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
معتذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم رعوا لا يقتضيه اما
بحسب تضمنه معني الابتداء اعني الدخول علي الاسم ثم قضوا ثانيا
حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم
يعكس قلنا لان الابتدائية فيها اقدم معني من الشرطية لكونه مبتداء
بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب تضمنه
معني ان الشرطية ويلزم الفاء في جوابها اكثريا قضاء بحق مكان
رتبت فكان الفاء وقع جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء
ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول علي الفعل وفي هذا

التركيب بحث

التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضيه حقه
اديته حقه القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفصل المعلل وسيجيء انه من
جملة الشروط الثلاثة لنصب المفعول له وانما قال وابقاء له بقدر
الامكان لان الدخول علي الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه
ادخل علي جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين
حرفي الشرط والجزاء كما مر وما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من
اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور اي اذكر الآية او اقراءها
او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقروة
والجر بتقدير الي آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض علي التوصيف
لا علي الاضافة كما توهم ما اول باما المتوفي اي الشخص المتوفي في الاوج
واما لفظ ذهب في النسخ قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان
اسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي
فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه
في ضرب ثلاثي لفظ وهو اسم لا يدل علي الحدث مسماه ضرب الدال
علي الحدث والزمان فعلي هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما
لفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكرنا بمعزل
عن التحقيق الاول اي قوله فالمتوفي واللفظ اسماه والمراد بقولنا
يليها الاسم دائما يليها لفظا او تقديرا ففي الصورتين المذكورتين
وان لم يليها بناء واحدة الاسم لفظا لكن يليها تقديرا فقد برا
كما تري وبعد ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات
الست التي وضعت للمكان قال في شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب

اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولو كان في الاصل
من الجهات الست لبينونها الا سيما صاحب الصحاح انتهى ذكره تستعير
ههنا اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان
اذ تقديره بعد زمن بفتحتين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا
قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيهما
للزمان فان الجهات الست اي امرها ثلثة لانها الخ اما ان استعملت
مضافة الى الشيء نحو جئت بعد زيد وقبل زيد وكذا باقي الجهات
الست نحو جئت فوق زيد وتحته وامامه وقدامه وورائه وخلفه
او تستعمل مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول معرب منصوب
على الظرفية اي ينتصب بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه
ان لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان
يليها العوامل المذكور كانت الجهات الست على ما يقتضيه العامل سواء
كان ذلك العامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فلك او معنويا
كالابتداء ... في نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولنا
السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اي التي لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية
اي الظرف مع فاعله المستقل اليه من عامله المقدر لان الظرف
وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوقا في مثالنا هو العامل المقدر
اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية وانما
الذي يليها الابتدائية وبجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية
التي وقعت خبر المبتداء لانها اي الجهات الست من قبيل الاستعمال

اسما مرة

اسما مرة بان يقع مرفوعا مبتداء نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا
مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد
او استعمل ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما
قال في شرح اللباب كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي ما استعمل
اسما وظرفا ما يجوز ان يعقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من
الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من
حين فاللفظ الذي يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف
لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم هنا مقابل
الظرف لا الفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما او ظرفا وغير المنصرف
ما لزم الظرفية نحو سرت ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور
وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات
بين وبكرا وسحر وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء
وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى
يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك
وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون
فانه يجر بمن وبغيرها نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها
فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني اي الجهات الست التي استعملت
منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منويا اي
ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا
في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل

المرتحلين من دار امتعتهم وقراءه بها قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت
اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل او بعد وانما بني على
الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي ولم يعكس مع حصول الفرق
به لان الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء
اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون الفتح
او الكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من الجهات الست وهو المضاف
اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا
معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي
سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب
علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق ان
قبل ما وجد المراد ههنا والكون قد مضى قبل هذا حكاية حال والاقال
كنت كدت والفرات العذب والتعالي ويروي البيت من ابي عمرو بالماء
الحميم وهذا الماء الجاري والبارد وهو المراد هنا وقصة هذا البيت انه
قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال منه
الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظ والاستشهاد هو انه حذف المضاف
اليه نسيا منسيا لم ينوه ولذلك اعربه بالنصب والشيه اشار بقوله
فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت
ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول
لمشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها الحروف

في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا
ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات ح اي على تقدير كون المضاف
اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف
اليه فلم يشبهن الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما تمكنا فتعرب كساير
النكرات والفرق بين اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين اذا كان نسيا
منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبلا يكون وقوع المجيء
قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة المتقدمة
على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فمعنى ما اي في قوله اما بعد حمد الله
لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف
لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا
منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل
فيه اي في نصب بعد اما في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح
الميم فقط الفعل وهو يكن ورايحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى
مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما اكتفى لان في الظرف اتساعا يقع معمولا
لكل عامل فيه رايحة الفعل وعليه رأي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه
اما عند سيبويه وعند جميع النحاة لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظرف خاصة
واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما بل هو جزء من الواقع بعد
الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء
على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف
وبعضهم على انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام
كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن النظ

من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قاله مذهب رابع غيرها وقد
ساعده البعض من الشراح الكبار والعامل في نصب مهما على المذهب
الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما نذكر بعد حمد الله فارح الوله
الحج وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال
والعامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام
اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف
على القوي وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان
تعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر
كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف
بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا
انما كان ذكر الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا
ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به خبرا اعم من ان يكون اختياريا
او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون لسانا
او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته
الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه
وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري
لان الصفات الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي
غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه
او آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم
والصفرة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار
قلنا الجواب لما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب

التفسير ان الحمد يختص بالفعل والذي يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدم والعلم
وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه
حمد فنقول ان تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره البعض المحققين ومنع الاقتضاء
الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا ينتقض على الاثر
الا بالذات او هي منزلة بمنزلة الافعال الاختيارية لابتنائها عن الافعال الاختيارية
او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول
ان تلك الصفات مبتدا لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال
فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو الافعال الاختيارية
لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية
التي هي مبتدا والقاء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما
فيعود على الثاني بلا تاويل له لانها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا
قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما انه يكون نفسه اختياريا
كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون
ثمراته وآثاره اختياريا كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث
فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه
هو غاية التحقيق في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو مجرور بكونه
مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو لفظ الله علم بفتحتين لذات واجب
الوجود تعالى وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة
المصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحامد متروك اذ تقديره
اما بعد حمدي الله بالنصب بحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه

وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة
اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج وبلغني خير ان يخرج وان يخرج خير له
على ترتيب اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان
المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيد
اضربك كما لا تقول اعجبني زيد ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصل وما في
حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه بان مع الفعل دون
ما المصدرية فلكونه اعرق في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة
ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
بضم الضاد اشار به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل
مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف
الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر
الواضع فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره
للفاعل والمفعول وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال
حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه
للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شيء بعده ظاهرا

او مضمرا

او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه له
وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي
بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يجب تبريد الصلوة اي تاخير
الصلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده
او جماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها
اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون
شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها
معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى الاسم الفاعل واسم المفعول
فيكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن
محمد بن عمر الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله
كفاء افضاله وقال الشريف الذي هو الجرجاني في هذا اللقب واسمه علي وكنيته ابو الحسن
وجرجان قصبة من ولاية استراباد قد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة
وتوفي في بلد شيراز في سادس ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا
قال البعض من تصدي لتحشية شرح مفتاح في شرح اي الجغميني كفاء مصدر
من كافاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف
ويقال في عرف النحاة في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب
المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا
مجازيا احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي حمدا
بكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفؤ اي المثل وهو نصب اما على الحال
من فاعل الظرف المستقر اعني لله او من مبتدا على رأي او على المصدرية

اي مما تخلا لا افضاله او مثل افضاله وانما كان الوجه الاول احسن من هذه المقول
لان المحل مثل افضاله لم يتعرض اليه الشريف قوله وبكونه تعليل مقدم لقوله
جاز اي نكون المصدر اعني كفاء مضافا الي معموله وبمعني الاسم الفاعل جائز
وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته
الي الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر علي ثلثة اقسام
الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة بالجر نحو برفع فاعله وينصب
مفعوله كفعله اي كفعل ان كان فعل كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد
عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اي عرائه عنهما اقوي احواله الثلثة
لقوة شبهه الشبه بالكسر والكون والشبه بفتحتين لغتان بمعني كذا في مختار
الصحاح الفعل بالنصب علي انه مفعول شبه لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل
نكرة بمعني انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم علي ما مر حوا
عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كاكرامك وهذه اضعف من الاول
اي ضعيف منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الي معرفة ولو زاد عليه قوله او قريب
منها ليشمل ما اذا كان مضافا الي النكرة لكان اولي بخلاف الفعل فانه
عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه الجنسية شابه
الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا
باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو اضعف من القسمين الاولين لكونه
معرفة صورة بالالف واللام ومعني قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر
المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل
متعذر لامتناع دخول اللام علي الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث
المعني منفصل لان معني قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا اعجبني ضرب زيد عمرا

بالتنوين

بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع علي محل المجرور من الرفع او النصب
بخلاف المعرف باللام انتهي ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا
باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولي
المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار
واوليها مقدمها تانيث الاول وكثر علي حال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز
عنه جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة
والشجاعة استدلالا بعلمه هذه الجماعة انني اذا توجهت الي الاعداء وفرجت
غير ممكن عن هؤلاء والمعني لقد علمت اولي من المغيرين انني صرفتهم عن وجههم
هازما اياهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت
بنو حنيفة قد اغارت علي باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهذا منهم وهو
اي عمل المصدر المعرف باللام نادر من ان يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل
مقدر وهو اعني ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا او بمصدر اخر منون
تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب علي انه خبر مبتدا محذوف اي هو ضرب
مسمعا او بجره علي البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحذف لا يقال
العبارة هي ضربا مسمعا علي ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل علي ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا بمصدر اخر منون وذكر
الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا
مفعول المصدر المفعول كررت علي حذف علي لان حذف علي قليل ليس بالقياس
اليه بسبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل علي الضرورة وهو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف
باللام قوله ان المراد جواب لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية الكريمة

هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المص علي التوصيف
اذ الكريم حقيقة هو لله تعالى بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب
وليس هو مقصودا بالذات بل وضع للتوصيل في جعل الاسم الجنس كالفرس
والمال والانعام صفة نصب علي انه مفعول ثان لجعل لشيء كما ان وضع الذي
للوصلة اي وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال ذو الفرس وذو المال بل يقال ذو
الفرس وذو المال وكذا لا يقال انه الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم
الجنس ههنا ما يدل علي القليل والكثير من مسماه اي ما يشابه اجزاؤه ويكون
كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل
ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في
شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان
الفرس اسم جنس يتوسل به وان جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا
ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل علي نفس الذات
الصالحة لان يقال علي كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد
والقتل ولا ينقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية
ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما
ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء
وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقري وقاب وقيس ولي
وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد وحسب فان الاضافة في هذه
الكلمات لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الي العلم والضمير لفقد
ان الجنسية فيهما الظاهر ان يقال ولا يضاف الا الي الاسماء الاجناس

الظاهرة

الظاهرة علي ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم
تضف الي العلم والضمير لانها وضعت وصلة الي الوصف باسماء الاجناس فليست
هي ذو وصاحب الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهرا لان العلم
وكذا الضمير لا يوصف بهما علي ما تقرر في موضعه ولانه لو اضيف الي الضمير يلزم
اللبس في مثل ذاك لحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كحذف الهمزة من اخوات اكرم
والحق انه لو كان اسم جنس وهو وضميره في حكم واحد يكون من لوازمها ولهذا
اجمع المحققون علي ان الضمير الراجع الي النكرة نكرة فيكون كانه مضاف الي
اسم الجنس الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه هذا اولى من اضافته الي ضمير زيد وعمرو وانت ان تتبعت
كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح الضوء ولكن فيه ما لا يخفى وانما
قوله اهداء المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس الا
ذووه المعروف اللحاة وذوو فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته
الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير صبحنا الخزرجية مرهفات
ابار ذوي ارومتها ذووها وبفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو وتقول
رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال
ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا
مال رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال كاعراب
مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه
الاجراء مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا
شاذ ان لا يقاس عليهما شيء لجيء به اي بذو والجار والمجرور في محل
الرفع علي انه قائم مقام الفاعل لجيء ههنا لجعل الانعام صفة له وهو اي ذو

من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وحموه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه
او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير
مخالفا لما قبله لان الحم نسيب زوج المرأة ابوه واخوه وابنه فاذن اضيف الى الاناث
وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو
رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة
على ما حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها فقصرا
اي جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي ان
يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلثة باعتبار ان للمجد صاحبين اعني
الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غاية واب الاب ايضا غاية وتانيث
الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء
المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا
ومررت باب وان كانت مضافة لكن لا الى غير ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا
على رأي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على رأي الآخر او يكون واسطة
بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب
ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة
اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورأيت
اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ورد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا
صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب قلب واوها ياء وقد
كان يدور هذا الوهم في صدري ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتأخرين

مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك آخرها وفيها الياء وزن فعيل فلما
تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابه بانقلاب وجعل
اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان
ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها
كاعراب ساير الاسماء المثناة او المجموعة وقد اهملهما الشارح والاولى ذكرهما
وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المراد هو ان يقال ان هذه الاسماء
الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو واصل
فم فوه فحذف اللام لعني الهاء حذفا قياسيا فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم
بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو بقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله
فلزم في المنون لالتقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على حرف واحد
فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف
الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم
ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف الاعراب اما على معنى ان يكون تلك
الحروف نفس الاعراب على رأي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان
يكون تلك الحروف دلايل الاعراب على رأي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات
دلايله فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يتوارد الاعراب لفظا كدال زيد
وتقديرا كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيفت الى ياء
المتكلم لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول اخي في الاحوال
الثلثة اي مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال
الثلث فيّ ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفلا ما اي اذ اللازم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرت الفاء لتناسب الياء

وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو للمضمر وللمقطوع عن الاضافة ولا يضاف
الا علي المظهر ولذا لم يقل اخوك الخ لمناسب له في الغيبة بناءً علي ان المظهر
غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه علي ان المحذوف والمبدل
منها او ردت في حالة الرفع وقلبت الفا وياء في النصب والجر وان عين
ذو واو وجعل الاعراب رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر لمجي مؤنثه
ذات لصلاة ذوات لقولهم في مثناه ذواتا حذفت العين لكثرة الاستعمال
وقيل الاولي ان يكون لام المحذوف ياء دون واو اصله ذوي لقلة ما جاء
عينه ولامه واوا ودون هنا بالياء لانه مجرور علي انه صفة لما كما مر وهو
مضاف الي الاتمام وهو اي الاتمام ايصال الجزء الي الغير العرض دنيويا
كان العرض او اخرويا لا العوض يقابل في القدر المرتبة اولا والجزاء اي
الجزاء الاتمام لكونه مضافا اليه لذي رجاعل مجرور لكونه بدلا من الكل ولا يجوز
ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعني نحو جاء زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل علي الموصوف من
التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي ان
يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها فقال ما يحسن بالرجل
مثلك ان يفعل كذا او ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير
صفتان للرجل علي نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وضعا للمعرفة دون
البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك
لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع
المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا المحذور عن حل

المناسبة

المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
قال في شرح اللب واعلم ان البدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف واما ابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهي الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة
بدل الكل من الكل فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخر حسن عند النحاة ووجب
عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت
واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد
منه ما يراد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود
برتبته وهو هو في المعني نحو بزيد رجل كريم حسنا او وجوبا اذا كان البدل عين المبدل
منه لفظا كقوله تعالي لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف
كتب بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب في اذا حرف نصب واضربا امر
للواحد المذكر بالالف علي الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والتنوين
الاصلي والزايد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلي هذا ينبغي ان يكتب اضربن
امر الجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن
للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا
وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون
التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلت نعم لكنه لما تعتبر
تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله ما لا
يعرفه الا الحاذق في بنية هذا الفن كتبوا مثل ذلك علي لفظ بالناصية ناصية
كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل علي لفظ المبدل

منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ
المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا موصوفة والاشتراط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو
حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب جزا بقي هنا بحث
وهو ان قصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه
الحسن والصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدل له فايدة لم يفهم من المعرفة
فمثل هذه الفايدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت بالوصف
او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخ عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان
كلهم كساعد الضب لا طول وعرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد
الضب معرفة وطول نكرة فيه فايدة لم يفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة له على شيء
من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول مررت
باخوتك مسلم وكافر على البدل وبالجر ان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز
ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التعيين نحو مررت بزيد برجل ولا
طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل ههنا
بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ
بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي
ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف
وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله
الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو
افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان تخفيف فيه
يحصل بحذف من لا معنوية حتى تفيد التعريف فلم يصح كونه صفة للنكرة كما توهم

صاحب الاصباح

صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة
مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اسم المفعول الى ما
يقوم مقام الفاعل اذا اريد بها اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال نحو
مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي الان
او غدا ولما اذا اريد به باسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضارب ومالك ولو قال
بهما مناسبة لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية
اي فاضافتها معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضارب اخيه في الماضي او مالك
بالجر عطف على ضارب عبيده في الاستمرار والعبيد جمع عبد وانما كانت اضافتها
معنوية حينئذ اما على تقدير كونها بمعنى الماضي فلان الاضافة حينئذ لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست الى معموله حيث فقدت المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى مفقودة
وهي غير مشروطة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي
موجودا فيه هذا الكلام لانه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن
ان تجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض المحققين
ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من
صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية
هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي
وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن
للفعل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان
المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد
التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان
الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهة لانها لا يقترن بها فضلا عن المشهور انتهى والثالث

من تلك المواضع الثلاثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه
لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا
لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو
الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض لاضافة اسم الفاعل الى
فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله التبيين لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد
تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف
الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل
المتعدي والمفعول وهو المشتق من المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول
فان ابتل هذا ضارب زيد او معطي زيد لم يكن زيدا الا مفعولا لان اضافته الى الفاعل
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس
فاعله فهو هو ولذا شبه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول
وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا
في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيف
اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما
مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فنقول مثلا في زيد قايم ابوه زيد قايم
الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها
تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول
ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفعل ولذلك

سميت بالصفة

سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام
ولما لم يكن لها مفعول تضاف اليه او تنصبه جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه
تشبيها بالمفعول نحو حسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية
والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلاثة المذكورة وما عدا الاربعة على راي
من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية
ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتق غير عامل
في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما اللفظية ان
كان المضاف مشتقا عاملا فيه او ماولا به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي
الاب مفيدة للتعريف او التخصيص اذا كان المضاف معرفة او نكرة نحو جاءني
غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر
المرتب يعني اذا كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص و
زوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف
منه التعريف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا
اضفت فعرفت فصار لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار
لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام
واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت
تعريفه باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به
الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما له او يكون
غلاما معهودا ثم قد استعمل على خلاف وضعه فيقال جاء في غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وهذا لا ينافي افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام

فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا وليس فيه لفصل
ملكة الحلم نقض المعنى ولقد مررت على لئيم على اللئيم من اللئام قالوا ولكونه
بمعنى اللئيم يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتهما اي التعريف والتخصيص هذه
الاضافة ثم هو عطف على انه فاعل افادت اي انما افادتهما الاضافة المعنوية دون
اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه
متصل بالمضاف ممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما في المعنى فلان
وضع الاضافة المعنوية لتقيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست للباقي من فان الاضافة المعنوية عندهم امالة اسم عام الى اسم
خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد
التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعدما افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر
مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة
على المطلوب وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب
رجل فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل
كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان
حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت جاعل اسم
فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو مراد منه الحال او الاستقبال لا يقال لا نسلم
ذلك لان الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الا
ستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مراد منه ان يدل لانه عمله في المفعول لان
وهو اي كل واحد منهما النحو والحاف في كلامه ولا يعمل الاسم الفاعل ما لم يكن بمعنى

الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط
ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون
اضافة لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له
فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف
اي هو اي الله جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم نصب على المدح كما يقال نصب على الشتم اذا قدر عامله ذم اما على
تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا
في صدد الكلام يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضوع يفهم من تقدير
عامل المدح هكذا افاده بعض من اساتذي ابقاهم الله تعالى ويؤيده كلام شراح اللباب
فان قيل بدل جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اي من لفظة الله فاي قسم من اقسام
البدل لعدم الاستفهام الحقيقي والكلام في ان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام
المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل
الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا وان تغاير مفهوما
وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاء في القوم اكثرهم
او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير كلية وجزئية سواء كان الثاني
مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذه الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا
البدل الى الاربعة انما يسمى هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث
يتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثانيه يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا

بما لما يدل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير محل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير انه الباني وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه ليس بخلاف بدل الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتدا وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله صم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال حمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الاخيرين اي السبب اي البدل الذي كان سبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية بالاعم في الاغلب اذ قد يكون بسبب النسيان كما يكون بسبب الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا في غير دوبة وذكر هذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله جاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني ان مرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة ان الاشعار فيها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعال اي منزه بالعلو عنهما ولا من

الثالث لان الاشتمال انما يتحقق في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكري وهو غلط فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل باسرها اي بجميعها يقال هذا لك باسره يعني بقدة اي جميعه كما يقال برمته اي بكليته يدل على انتفاء للقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل النحو وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الى معنى قول اهل المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرها فانه ان كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما سيجيء من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوفة اي موصوف جاعل وهو اله بالجر على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير اله جاعل النحو فاله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة لحري وهو جاعل فلم يلزم ترك الواجب والحسن واما الاله معرف باللام فمن الاعلام الغالبة ويسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بحق كما ان النجم فيه اسم كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلم يدل على هذا التقدير الاشتراط اي لاشتراط عمل بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة او الستة على ما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت

من ان علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول الثاني بشهادة تحري الكلام اي بتعلق
قوله كالملح بقوله على جاعل النحو معنى وان اعمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم
اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت
هذا انما يتم ان اعمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون
كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس
من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظة معطي قلت نعم يمكن
ذلك لكن بشهادة تحري الكلام يمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل
مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو ابي مذهب وجوب
النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة ههنا كما تقرر
في المعرفة وهو انه هنا او يلزم ترك الحسن بنعتيتها على مذهب الجمهور كما مر بيانه
فيكون ح اي فيكون الكلام حين كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول بمعنى
بدل البعض من الكل لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية
والجزئية وبدلية جاعل من الله على مجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا و
من القسم الثالث خبره وان لم يكن كونه من الاول بمعنى بدل البعض من البعض
بمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الظرف على
المظروف كما صرح به اي يكون بمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة
فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الجنسية هذا هذا فصل الخطاب يؤتى به عند تمام
طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا او هذا الامر
المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور اي عقب ذلك مما يناسب ذكره بقي
ههنا سؤال ناشئ من نشأت السحابة اي ارتفعت عن اقسام البدل وهو
ان قولنا جاء في زيد غلامه او اخوه او جاره من اي قسم من اقسام البدل قلنا

انه من الرابع

انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظاهر لعدم كون الثاني
عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال لان
شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره متطلعة
ومتشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلنا سلب زيد تعلم ان المسلوب
ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او رجله او غير ذلك
فتشتاق الى ان تذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل
الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذ
كور ههنا ذكره في حواشي المطول الشريف المدعو بالجرجاني فكون فيه ما فيه ما موصول
مبتدا و فيه جار ظرفية صلة والعائد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه
من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد اي ما ذكر في الحواشي المطول وفيه
المقدم خبر المبتدا اي ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف
حاصل فيه اي فيما ذكره ههنا الا انه مثل لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه على الفطن
هو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك وهذا الكلام
اعني قوله ما فيه اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه قيل هو ان
يقال لا نم انه تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني
من البدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة الذي
هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع رؤيته والا
فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا
يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح كفايته نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في
تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد فيه من شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به ما مر
جوابه في مواضع لا تحصى في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح

اما الكاف اي هو اما الكاف وحده نصب على الحال وان جر الكاف خبر الكنه حال
منه مفعول لا معنى وتقديرا اي اما ان يجعل الكاف وحده اي منفردة ان جعلناها
اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف بجواز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره
باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي سيبويه
فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق
بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت
اسما يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة للخصوصيات واذا
كانت حرفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها
يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار مع المجرور
ان جعلناها حرف جر اي كما بنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
اي قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغوا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام
اعني خبر المبتداء لان الجعل الجاري بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب
في تجرد الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا
في تجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال
هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما
وقد عرفت انه يجب على الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
فان امتناع اقتصار على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب
لا يوجد في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار
المذكور ههنا اقتصار الذكر على احد الذي عد من خصايصها حتى يرد

ما ذكر

ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق
بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان
او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه
ولمناسبة له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا استماه بعضهم
ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق
بفتح اللام متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه
عرفا معنى عامل وان لم يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق
من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان
المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
اي لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار
اذا اقدر متعلقه الاكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس
من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو
كان عاما لما احتاج اليها بل على ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذي هو اول مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد
قرينة للخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام
في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قال الشريف المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا
القسم من الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامل وفهم منه فان لم يفهم منه
سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص
الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه يفهم تارة

بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى
يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله
وغير ذلك بحسب المقامات قال ويمكن اي تقدير الفعل الخاص لا يخرج عن
كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير
الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره
النحاة وسموا المستقر كالعامل المحذوف وعلم انتهى كلامه احترزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا
نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلث يكون الظرف
لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية
بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر
او موجود او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار و
مررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال
اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه
التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف
هذا لغو بالنظر الى الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه ملغى من جهة
العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح
اللباب لو هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما
انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اخلال بالادب
فسميناه ظرفا خاصا اي خاصا عامله وسميناه المستقر ظرفا عاما لان الملحوظ
في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى وما له حظ من الاعراب هو المستقر
فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام

بعامله المذكور

بعامله المذكور والاعراب بذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء
من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ ومحل من الاعراب دون اللغو ولم
اجد في كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في
الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب والجار واخ معطوفه
النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل لان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر
ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار [illegible] رفع الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال
الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت
زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي ينحل به عقد
الفحول ويزول به تحير العقول وهو التحقيق بالقبول ما قال بعض المحققين
من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له
من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون
على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى
المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد مررت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له
ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق
به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملايم
بقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر في كتب المتأخرين من ان التحقيق
هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تقوية
الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل القوم المجموع
منصوبا محلا تسامحا هذا بقي لنا اشكال وهو ان ظاهر قول الشارح ولا يتم الكلام

بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار
والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا كان وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن
مستقرا فلم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح
في هذا الكتاب تأمل ولا تغفل عليه ودع لا تنفر فانه بحث شريف والصلاة مجرورة
معطوفة على حمد الله اي لما بعد الصلاة وهي اي الصلاة من الله تعالى رحمة ومغفرة
ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة
الا معناه لعدها اللغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة لغة بمعنى
في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة يجمعها قوله تعالى ان الله تعالى وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والصحيح
ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره
ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما صرحوا وثانيها شرعي وهو الاركان
المعلومة اي الفرائض الستة هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود
والقعدة الاخيرة مقدار التشهد و الافعال المخصوصة كالقعدة الاولى من الواجب
وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات
الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر
في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والاخفاء فيما يجهر ويخفى
والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر
اصابعه وجهر الامام والتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرا
ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج
اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى
والادب مثل التي هي كضم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير

وغير ذلك

وغير ذلك على ما ذكر في الفقه ودع فمن ليس جاز ان يكون الصلوة من الله بمعنى
الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من الملائكة
لكونها من افتقاره لمعناه اللغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء
والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وعناية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي
الرحمة ولها مجاز معناها الحقيقي غير متصور لانه دعاء والدعاء سؤال يقارنه
الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه منه حملت الصلوة على غايتها
وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية
يستحيل في حقه تعالى فتحمل على نهايتها وهي الانعام ومثل هذا تأول الكيفيات
النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالحياء والغضب وغيرها واعلم ان حروف
العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا
اي الجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من
شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد
هذه الاحتمالات وان يتم الوجود عن احدها وتعيين بمعونة القرينة و الفاء الموضوعة
للجمع مع ترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع ترتيب بمهلة وان كان في التربة فيقال
ثم هنا للتراخي في الترتيب اي هو للاستشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد
عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا بحث
الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التأنيث للتأكيد و
تختص بعطف الجمل كما في قوله ثمت قلت لا يغنيني قال الامام المرزوقي التاء
في ثمت علامة التأنيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم
هاء في الوقف وفي الفعل تكون الا ان ما قبلها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل

جميعا دليل دخولها في الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت
وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء اي مدخولها في الاعتبار
بشرط كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتأويل وسيجيء مثا
تحقيقه واو واما الموضوعان لاحد المتعدد بهما لكن لم يجب في او ذكر اما قبل
المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم الواو قبلها ولهذا لم يعدها بعضهم عاطفة
وسيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال
لا تضرب اما زيدا واما عمرا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما جاء بلا واو نحو خذ
اما هذا اما ذاك وربما يجيء غير مكرر ايضا اذ يكون في الكلام عوض تكريرها
نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله ان تكلمني مبتداء خبره محذوف
اي تكلمك بالجميل موجود والغرض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية
وربما يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب من النحاة منه وام وهي متصلة تدخل
المفرد والجمل بعد همزة الاستفهام ويطلب بهما تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة
بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة
لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاء في زيد لا عمرو
وفلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها
اي ما بعدها مفرد كان او جملة عن الاثبات اي الاثبات وعن النفي اي النفي او اي
الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم لا لتدارك
الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ
لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا يجاد لاعتبار معنى النفي في المعطوف
هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي
حيث قال في المفتاح واي على قول لكن الجمهور ان ما بعد اي عطف بيان لما قبله

وقد ايد

وقد ايد رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة تقتضي المغايرة
بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو او الفاء قليل وشعلة عند البعض سنذكر
تحري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما اما نفيا لكونها للعطف اللازم في تكونها اصلية المنع
وقوله من وجهين صفة مانعا اي مانعا كاينا من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه
في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما فلو كانت
حرف عطف لامتنع دخول حرف العطف اخرى الا يرى انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو
فالحرف الماضيان لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي القائلون بان حرف العطف
تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤالين عليهم في جعلها له في نحو قولنا جاءني اما زيد واما
عمرو بان يقال ان حرف العطف حينئذ اما اما الاولى واما اما الثانية فان كان الاولى فالمعطوف
عليه استفهام على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو التي
هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحاة في اما
المسبوقة بمثلها ثلاثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر والمنتمي اليها الزمخشري ان
اما منهما ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما
اما فيهما فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى
مستشهد ابعدم تمام او مقامها نحو جاء في اما زيد او عمرو ونحو يكون الواو لعطف اما الثانية
على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط ولما الثانية للترديد وعطف عمرو على
زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الانداسي ان اما الاولى والثانية مجموعها
حرف عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما حتى يصير كحرف واحد واما الاولى
واما الثانية قد عطفت عمرا على زيد والمانع من ذلك هذا القول اذ لا دم لتقدم
بعض العاطفة على المعطوف عليه قال بعض الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة

لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذ ذاك في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة وانه فاع
السؤال على هذه الاقوال الثلثة فقط اذ يندفع السؤال باختيار مذهب الثاني ولكن قد يرد
ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كان وفا ان المصدرية
قد تقوم مقامها ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة المضارع دون الثانية فافهم هذا
المذكور والبحث على معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام
ولكن قد اثبتنا اجمالا تتميما للفائدة **على نبيه** على حرف جر مبني مجرور بها والضمير مجرور
المحل بكونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة فعولة كذلك كورة
وانوة فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي
شرف مجهول شرف بالتشديد على سائر الخلق وهو اي النبي ح اي على تقدير كونه من النبوة
فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو الخبر فالنبي
من الخبر عن الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع ح نباء مثل فقيه وفقهاء ويجمع ايضا
على انبياء لا يقال كيف لا يعود الهمزة ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها
لانا نقول ان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف كعبيد واعباد
وقيل النبي الطريق ومنه يقال للرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية الى الله تعالى
فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول
من له كتاب رباني والهام الهي والالهام هو القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق
الوسوسة والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب اولا فكل رسول نبي من غير
عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا كما اطلق المص ره في قوله والصلوة على نبيه
فالمراد بالنبي بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون الرسول
تحقيقا بمعنى العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي ولكون المراد به ما ذكر جعل المص

قوله محمد

قوله محمد عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي جيء لايضاح نفس سابقه
لا لايضاح باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين
بفتح الياء اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا
يلزم كونه اسما مختصا به اي متبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق
بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة والحق بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
لانه حقيقة ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما على تقدير ان قصد به رفع ابهام
مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم
بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسم على غيرهم عند ركنهم اياه فيما اشتهروا به
من القوة العناد او غير ذلك كثمود لا اندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف
بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له
عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب ذلك الاختصاص اصلا لا مطلقا
ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم والعائذات للحرثية النتايج من الحيوانات
جمع عائذ وهي اي العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الف واللام
فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب
او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعائذات مع
انه ليس بمختص بها يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع الراكب مرفوع
على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة والسند بفتحتين اسمان للموضعين في الحرم والمعنى
اقسم بالله الذي يومن الطيور العائذات اي يجعلها مامونة بحيث يمسحها اي
يمسها على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين فكم لا اشترط ان
يكون التابع اوضح من الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم

مختص اي اشتراط الاختصاص بكونه لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد
كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمرو وكني واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك
ان ابا حفص اوضح من عمر وحال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر
حصل له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيد اذا اشتهر بكنية
الكثرة اشتهاره بها مع كونه كنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان
اوضحها مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جي به للمدح
قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت بكسر ان اي قوله لا للا
يضاح مقول لقائل كما يجيء الصفة كذلك اي للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان
الصفة مشتقة غالبا قوله غالبا في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي كائنة
بخلاف من عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة
في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة الاسترا
بادي بانا لا نسلم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو لا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عليه السلام قال بو لا اري عطف البيان الا البدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا بالذي ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا الذي ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل
قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فهي يكون التوضيح الحاصل به مقصود لتبعا والمقصود

اصالة

اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان
بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين
ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك
بنتي فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع
في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف
المص محمدا بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيدا اي مقتدي
الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام الحاصل في النكرات بكسر
الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال
فلما قلت عالم قلت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انما قال عند
النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل النحو والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع
الاحتمال قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل
انما يتصور فيه بالتحمل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى
واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح
وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف علما كانت المعرفة او لا
نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان
زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته ووضحته وعينته وكذا رجل الاعمى
او الصفة للمدح نحو زيد العالم وللذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او
للتاكيد وذلك ان كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر
برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام وليس
امس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس للوقف

ولذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الذ بوس وهو
على وزن الدخول ذهاب اليوم دبر دبرة والدابر تاكيد له وهذا اشارت
الي اقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبل بل على تضمنه الوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله
او المدح لكان اولي يعني ان يكون الوصف للمدح او الذم او للترحم اذا كان الموصوف
معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما ان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف
فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل آخر والصفة
ههنا اي في قوله محمد سيد الانام جئت المجرد للمدح لمحمد دم وعلى آله معطوف
على نبيه والضمير راجع الي محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل
الرجل اهله وعياله والٓه ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى
الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى
الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المومنون لا بمعنى نفس كما في آل موسى وآل هارون
على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم
يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عليه
السلام اذا صليتم علي فعمموا او قال عم لو عممت لغفرت والتعميم ههنا ذكرنا
واما ذكر الاصحاب مع تقديم الآل بمعني الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل على رأي
بدليل ان تصغيره اهيل او اول بالواو وعلى رأي آخر وفي بعض الكتب النحوية

اواءل

اواءل لا اهل فابدل وهو سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي
عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اي طائفة
منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار حضارون والاعراب منهم سكان البادية
خاصة والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس انتهى فقول
اهل واهيل وآل واويل فتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال ان اصل آل اهل
وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عالي كنبيهم واتباعه وفي من له خطر عظيم
الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دينا ودنيا مثل آل فرعون كان اوامر ودنيا
وله خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو آل محمد قوله دينا ودنيا خبر مقدم لكان وقوله
اوامر ودنيا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا من افعال القول اخروي قلنا اشارة
الي جواز اثبات الف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لا علينا ان
نذكر تبصرة للطالبين وجوازه الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة
او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثلثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا عصوي ورحوي والملهوي والمرموي والرابعة الزائدة
فيها ثلثة اوجه اما نحو حلبي فلكونها زائدة كتاء التانيث واما القلب نحو حبلوي
فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلي
مجرى فعلاء بسكون الوسط زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي والمشابهة في المنقلبة
تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحمل فيها نحو لا الف يحتمل ان زائدة والمنقلبة واوا
هي الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف التانيث والواو زائدة واما
الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم فبقي الساد سة للحذف الظهر لانها اطول
لفظا كحبارى فقالوا حباري بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب او تقديرا
كجمزى فقالوا جمزي بالحذف لتنزل حركته منزلة الحرف الرابع في النقل فاعلم ذلك

فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام
قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجيهما
ان قيل وكيف يقال لقرب مع تباعدهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين
لكنهما يتناسبان موضعا لانهما من الحلق اذ الهمزة من اقصى والهاء من موضع فوقه
من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل **واصحابه**
جمع صاحب كطاهر واطهار وفيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب في
مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة وصحاب
كجائع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة
بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على افعال الا هذا الحرف فقط
وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال ان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب
قال هو جمع صاحب فمن المسافة لان قوله كطاهر واطهار يأبى عنه ثم المختار
عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول وقيل وطالب صحبته
وقيل وروى عنه الحديث وقيل او رآه الرسول [illegible] قيل كان اهل رواية
عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله
والضمير مجرور المحل للاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي **مؤيدين** اي
المقوين اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون
نحو جاء في المؤيدون وحالتا النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين
ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو
والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف
لكن حالة الرفع بالالف والنون جاء في المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء
والنون نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون

فيهما على عكس

فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية لكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها
بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه لكن سقط نونه
بالاضافة الى **الاسلام** لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على
الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه
منزلة كلمة واحدة يجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب
خرب فقد وصف به الضب دون الجحر [illegible] وخرب بالحقيقة نعت للمجرور وهذا هو الذي
يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت
لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم
قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم
فيها اجتماع الكسرات ولا ساغ بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا
الى الفتح والضم وهو غلط وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة
وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في
التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو
المؤيدين قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي
لان تأييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الا
ستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي
في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء وقيل انهم لما نقلوا
اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق
هذا الشهر الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم شهر رمضان
لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك

من ان ذكره بدون ذكر شهر مع مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان
وجب فيه الحال ان وجب كل من القيام والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الخاء اي يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال
وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء
الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات
في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف
على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يطلع عليه ونذر منه اي خفي من الاعتقادات
الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقيقية يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة
ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال
الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير
منقاد اصلا منقيد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما
اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في
السلم وهو بفتح السين وكسرها الصلح في الدستور اللغة السلم الصلح وقيل سلامة
قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول عند الدخول اي الوصول الى السلم وباقي
البحث مذكور في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المص
اما اورد جوابها بالفاء بقوله فان الولد الاعز يقال هو عزيز اي قليل
لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا

انما جواب

انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل هي اي الحروف
المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني اي بمعنى ما هو في
حكم المفرد وكأن للتشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند
الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم
والشيء لا يشبه بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع
ذا واي في كذا وكاي واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف وفتحت لها
الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على
التشبيه ولكن للاستدراك اي لتدارك وهم الناشئ كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت
جاءني زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا فهو قد دفعه بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت
للانشاء وتمني الممكن او المستحيل ولعل للانشاء وتوقع ممكن او ترقي لحصوله وعمل هذه
الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثلا ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على انه
اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال
استعمالا في ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها ما لم يبلغ كالافعال
فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي نحو قانون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا
في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان وليت
ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها لمعنى الفعل من تحققت
وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال
الحق منصوبها اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا
مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول
هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا على الرأيين ولا عمل للحرف فيه اي في الخبر
ومن خصائص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم

زيدا منطلق لانها لا يشابه الافعال في العمل اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع
وهو اي التشبه بالافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس سقوط رتبة
الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها الفرعي للفعل
وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز
تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز
تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال
في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم
ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله على ما قرره شراحه
ان الغرض من تقديم المنصوب في هذا الباب انما هو ايقاع المخالفة بين عمل الفعل والحرف
وهي انما تتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع اما في الظرف فتتحقق هي بدون
تأخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار
زيدا صورة ضرب زيد عمرا لتبين بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على
كونه مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على صيغة المجهول
بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا انتهى ويرد
عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدا ولا صفة لمرفوع اصلا هذا
وفي الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحاله قبل دخولها
لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه
بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي
مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبارها
عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون
تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم

ولا احدا

ولا احدا اي للحرف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند
بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر
ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وصاحب المصباح ومغرب اللغة
الشهير بالامام المطرزي واما الاسم فلا يحذف وحده اي بدون علامة ذكر دليله
الغالبي اي الشارح الاول المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالي بان الاسم
شبه بالمفعول والخبر شبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل
فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قائم في انه اي الشان زيد قائم
فانه يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي بعد ضمير الشان ولانه ليس
معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وقد جاء في غير ضمير الشان
حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر فلو كنت ضبيا قيل ضبي
طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للمخاطب قرابتي ولكن زنجي
الزنج جيل من السود اي طائفة سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل
التاء في التمرة نحو تمرة وتمر وهي غليظ المشافر اي لكنك المشافر جمع مشفر
بكسر الميم في الاصل شفة البعير استعملت ههنا في الزنجي تشبيها شفته بشفة البعير
في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب
ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فشاذ هكذا اشارة الى قوله وقد جاء له
قيل وفيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت
دفعت بفتح التاء للخطاب الهم اي الحزن عني ساعة اي فليتك او فليته على انه
ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل وتمامه فبتنا على ما خيلت
ناعمي بال وضمير خيلت النفس اضمر للفاعل لتقدمه وفي الاساس يقال افعل

ذلك على ما خيلت اي على انك نفسك واوهمت والبال القلب وناعمي اصله
ناعميين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد بنفسه ومخاطبه الذي في قوله دهنت
حذفت نونه بالاضافة الى تنا على ان تنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اي ذوي
رفه وصاحبي فرح وسرور وهذا ويرد عليه ان يقال ان هذا ضرورة شعرية
ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف ضمير المخاطب بل الضمير الشان وعليه كلام
صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان
من لام اه ونحو قوله ان حق اليوم اه ونحوه فليت دفعت الهم الخ وقال شارحي
لبه على ان الضمير الشان وقد قال ابن عصفور الواو المحال يجوز حذف اسماء
هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه
في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم دعى المص
لهذا الولد الاعز بقوله **لازال** اي دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم
من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا
دخل على ما هو اي على لفظ في معناه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا زال
فعل من الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما
كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال عن حال الى حال بخلاف
صار فانه للانتقال اما بحسب الحقائق نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب
وانتقل تتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال
من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات
واعلم ان هذه الخمسة تجئ على معان ثلثة الاول لاقتران مضمون الجمل التي تدخلها
باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح

والمساء والضحى

والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات تدل عليها بصيغها نحو اصبح
زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل
زيد متفكرا اي ان اقترن تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي والثاني ان يكون
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث
ان يكون تامة غير محتاج الى خبر وذلك في الثلثة الاول اذا كان بمعنى الدخول
في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخيرين اذا كان
بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد وآض
بالمد بمعنى صار وقد يجئ بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا في ان يكون
من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى
صار ومازال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال
فلا ينقاد للزوال ابدا وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل
وفتئ بكسر التاء وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف
في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال
عن مكانه وفي هذه الاربعة استغراق الزمان اي لاستمرار الخبر لاسمها من قبل وما
دام وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر خبر
الاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان
فاعل متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي
كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس وهي عند الجمهور لنفي مضمون الجملة
حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فتستعمل في الماضي نحو ليس خلق مثله وفي المضارع
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل
على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بها بالفاعل والمفعول

الكاينين في الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم لازال
ههنا مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد و **كاسمه** جار ومجرور مع
متعلقه خبر لازال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من
الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود
الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كليهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض
الخبر حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر كذا ولعل قول
الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال من منافي هذا وبهذا يندفع
ما يقال ان خبر لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار
والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند المحققين
فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لازال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب
المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام
انما هو في المستقر اي كاينا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون
في محل النصب خبرا للازال وحده نصب على الحالية من اسم يكون بتا وبل منون
او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي متوحدا او وحد
على راي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة
لا مع غيره اي لازال مثل اسمه **مسعودا** بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان
حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل
الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل
منه والبدل اولم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من جهة الطرفين من
غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا عليها
اشرنا اليه ليس اشتمال الاخر بل لان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك

سلب زيد ثوبه يعني بشيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء
مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا
في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير لاشتمال
على ذلك الشيء صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير
المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال فيه لعامله وهو اي عامله ههنا اعني لازال
دعاء للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد
وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدم كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض
الشارح لانه فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتاخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال
ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما
كما اذا اقتصرت بالمبتدا وحده ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه
وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف ادى اي ولاجل انها لا تتم باسمائها
كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي
علامته وخاصته وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه
مفعولا به لانه ليس على رسمه بل هو زايد عنه او لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم
المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة
على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جايز وفي هذه
الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو من ابتداء من كان الى راح لانها
افعال صريحة على الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة
حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة
موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول

المنصوب على سائر الافعال نحو زيد ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو
ما اي فعل وجد في اوله لفظ ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة
من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اي
اي ما النافية صدر الكلام لكونه مغيرا للكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل
المغير او ليعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي ما دام
فلا يتقدم معمولها عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم يختلف فيه وهو
ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما
من شاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر
البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله
اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف
بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة
التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرها ولم يجئ منه الاربعة عشر بناء للماضي
وكان الكسر ثقيلا نقلوا الى حال لا يكون الافعال المتصرفة وهو اسكان العين
ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح
ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة
الاضافة الى الجمل لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها بالا
تفاق الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجمل
المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا وكان المضاف
اليه ولو اضيفت الى الاسمية حين الحجاج امير او الى فعلية صدرها مضارع
نحو ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين

وبعض البصريين

وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول لمصروفا
وهو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتدائية وانما بني على الفتح لاضافته الى جملة كقوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب فنقول انه منصوب بفعل مقدر
لا بمصروفا فتقديره بان لهم يوم ياتيهم العذاب فهذه الجملة الجملة اعني جملة لا زال
الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي
توفي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة او في بها ههنا لفايدة الدعاء
وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه
او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة
او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن
الجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم يقع موقع الاسم
المفرد لما تحقيقه في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن
لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء
لان العامل في لما هو اردت واردت مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان
اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما
يصح على راي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو
عدم جوازه **واهل** مجرور اي قوله اهل مجرور بانه **خبر** مجرور للاضافة اهل
اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله **مودودا** اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف
بواو متصل بالي على قوله مسعودا التقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اهل غاية للامر
الشيء وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة مع الفقرة باعتبار
كونها موافقة الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر

الابيات وقيل التسجيع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه
متكرر على لفظ واحد كهدير الحمام ودما اي بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل
ان حق الظرف اللغو التاخير اينما كان لانه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما
يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم
اللغو وهو قوله اي على الخبر على قوله مودودا يعني سقط هذا السؤال بقوله اي بقول
القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان قلت ما السبب والنكتة في تقديم لم
على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت
قدم لفظه عليه اي على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما هي مسبوقة لنفي
المكافات اي المماثلة من الكفو وجوب بكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله تعالى في
نفسها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالعبارة المجيء مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه
اهم نا. مل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلميذ لهذا الولد فقال لما
استظهر اي قراه وحفظه عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد
يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها فعل نحو
لم لما الموافي مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازمة
وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب والثالث بمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو حينئذ لما ضرب زيدا اي حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل
هذا حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلما الحينية تاييد للاول
والرابع بمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما
في قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راي
ابن جني وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه

علي انه للشرط

علي انه للشرط في الماضي كلو ولهذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان قالوا لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك الحمل
منه توهم والوجه ان لما حرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرطية يليه فعل ماضي لفظا او معنى
والاتحاد الصوري بين كونه اي يكون لما اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه لكنه فانه
مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما مبني حال الاسمية لمجيئه اسما
على صورة الحرفية واستظهر فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية
الجر لكونها مضافا اليها لما والجملة التي اضيفت اليها لما قوله لما في محل الرفع على انه قايم
مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في استظهر او معنى نحو لما
ينصرني اعرضت عنك وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي استقر في لما معنى المجازات
اي الشرطية يقال في عرفهم للاسما والشرطية كلم المجازات على معنى انها كلمات دالة
على كون الجملة الثانية جزاء الجملة الاولى وسبب لها والعامل الناصب فيها اي في لما
انتفت فيما بعدها على ما قيل الكلمة اردت اي اردت تلميذ وقت استظهاره والحاصل
ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها اجوبتها دون استظهر
لانه مضاف اليه اي جزء منه لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء
عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه
عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف
لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء
عندهم وهو غير جايز **مختصر** منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع**
الاضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه
واضيف الى اسمه تاويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ
فكانه قال جاء في مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم

اي اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المختصر مسمى
لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع
وكشف اي ازال **عنه** اي عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله
مستتر فيه عائدا الي الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوف على جملة استظهر التي هي مجرورة
لكونها مضافا اليها لما **بحفظ** الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد
عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الي الله تعالى لا يجوز استعمال
الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر و
حفظ مجرور بها اي بحرف الجر والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في حفظه
مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا
الي الولد فيكون من اضافة المصدر الي الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ
الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الي المختصر فيكون من
قبيل الاضافة المصدر الي المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر
الولد بالرفع **فضلة** منصوبة لانه مفعول كشف وهي مضاف الي **الاقناع** وهو
ما تقنع بضم التاء من التقنعة وهي المقنعة اي ما تستر المرأة به رأسها وتقنعه
وفضلته بقيته التي نزلت الي وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل
في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز
مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة
اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب شبهه بمعناه الحقيقي فا
ستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر
مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور

استعارة

استعارة تخييلية ولما فصل المص هاتان الاستعارتان اشار الشارح الي بيان
الاول بقوله وفيه اي في كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر
بالمرأة المحجوبة في المقبولية والميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها
واشار الي بيان الثانية بقوله واثبت المص له اي وفي كلامه استعارة تخييلية
ايضا اثبت له اي للمختصر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار الي
بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما
التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية
بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات
المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من
خواص المشبه به ليخيل انه من جنس المشبه به هذا على رأي الخطيب فحينئذ يكون كل من
لفظي المختصر والاقناع حينئذ مستعملا في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي
وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والا
ستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات
المذكوران وهي قرينة للمكنية فهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان
وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يكون هذه
القرينة اي اضافة خواص المشبه به الي المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية
والتخييلية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى
عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال
صعابه بكسر الصاد جمع صعب وهي خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده
وطرح الجهل عن نفسه فشبه ازالة الصفات اولا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمه
اعني كشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي

تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يقتضي كون
المشبه به موصوفا فانما لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات
والحرف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا
الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك
اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا
استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه والحروف
فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معنى الحروف ثم تسري في الافعال
وما يشتق منها والحروف ففي المصادر تقدر ان معانيها شبهت بها معان اخرى
واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات
وكذا في متعلقات معنى الحروف تقدر انها شبهت بها معاني اخرى واستعيرت
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف
مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل ثم تشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا او قس عليه غيره **واحاط** والاحاطة ادراك الشيء والنيل به
تمام وكمالا واعرابه كاعراب كشف من غير فرق **بعزماته** الجار مع المجرور
متعلق باحاط اي احاط هاسكنوا والجانه بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة
ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الا عز مختصر
الاقناع بجميع ما فيه منها المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للمفردات عايد الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى
لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي قول المص
حفظا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي او بمعنى المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققناها عيونا اي شققنا عيون الارض هذا

مبني على ما قيل

مبني على ما قيل من ان التمييز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به وجريا
كما في الآية او غيرهما كقولك املأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب
ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاما فجرنا الارض عيونا فتفجرت عيونها
قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند اي المعتبر في الاصل هو الفعل المذكور بعينه
بل ما يجانسه في الاشتقاق سواء كان مخالفا في التعدي كما في طاب عمرو فرحا وامتلأ
الاناء ماء اصلها طاب الفرح عمرا وملأ الماء الاناء او في اللزوم كما في قوله
تعالى وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه
مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة
توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال **واتقن** اي احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية يعني اتقن في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه
ظاهرة كاعراب كشف **ما** موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على الضمير العايد الى الموصول
لان الموصول مع صلته لما كانا بمنزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما به على
حذو الضمير العايد الى الموصوف وكون ... فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى
المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر
الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون الضمير ما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول
اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى مجرد
الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعده مثل ان وما
المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويفهمون الموصول الى
الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما مر هذا عليه ويجوز حذف ... يعني
كما قد يجوز حذف الصلة مع الشيء معطوفا عليها الخ ويقال الثبات والخ اذا قصد بهما

الرد اي لبعيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة المنفهمة من اللتيا بدلالة التصغير
والتي والكبيرة المنفهمة من التي المعطوفة عليها قد بلغتا من شدتهما وشانهما
مبلغا لا يمكن شرحه فذكر على الابهام من غير صلة مبينة له كذلك قد يحذف العائد
اي حذف منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار بعضا من
صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العائد اذا كان
العائد ضميرا منصوبا متصلا بالفعل نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك اي الشيء الذي الله يعطيك فضل منه واليه
اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا امتناعا فيه بان يجعل
المجرور منصوبا بالمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة
الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا
باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف
الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لابد
وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو يجيء
بمعنى مع ومنه قولهم لابد وان وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بدان تثنية
وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر للمعطوف
عليه في كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا لابد ان يورد وان يكون من احدى
الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا
هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجملة
التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف
او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون

الصفة

الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهي هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة وان قيل
لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقعت
صفة لمذق قلت هذا متاول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية معمولة القول
محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر الجمل الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول
ابوه مبتداء منطلق خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتداء وزيد خبر
ذلك المبتداء اعني للموصول والفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة
نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه فان اصلهما الضرب بالفتحات والضرب
بضم الضاد ذكره ودخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول
في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار
ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية صلة وهو مع صلته في محل الرفع
مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه اكرمك بشر وقوله فيه
اي في المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة والصلة لا
يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه المستقل من حصل بعد حذفه
لان تقديره الذي حصل فيه فاعل الظرف عائد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة
ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل يرجع الى المختصر
والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب

المحل هو الموصول فقط لكن النحاة لما رأوا انه لا يصير تماما بحسب الاستعمال
الا بالصلة حكموا بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول
والصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله **من النحو** والجار
والمجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي اي الحال انث الضمير بتاويل
الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا
او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو ضربت زيدا ماشيا او
لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين واو ههنا لمنع الخلو لا لمنع
الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهو
حال وبيان اللازم الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما
قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع
الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات لا
باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو يبين
للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني
زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما
تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور وهو المختار عند المحققين
من ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه فضلة بالنسبة اليه نحو جئت انا وزيدا
راكبين على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام
شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن
المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول
الكثري لانه قد يقع الحال عن المبتدأ والخبر والمضاف اليه لكنه لكنها قليل

لايكون

لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون البلغاء فان قيل كيف وقع
حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب
بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو متاول باحدهما ومن
الحال ينبغي من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن
في فيه لانه فاعل الظرف لما مر والعامل فيها الظرف او لبيان هيئة المفعول
ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول اتقي والعامل فيه هو اتقي لان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة
لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصوفة قبلها مع فاعلها المستكن فيه جملة ظرفية
صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة قريش وحال
ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها
اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اي
القذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص
الذكر على البيانية لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي
الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة
فصفة لها نحو رأيت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال منها نحو قوله تعالى
فخرج على قومه في زينته اي متزينا حيث وقع بعد ضمير صرح وبعد غير المحض
منهما محتمل لهما اما النكرة غير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة اما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر
في الكمام فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال

بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتعرفة
مثل الجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن
ان يكون للموصول موصلات معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الي النكرة
لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف
وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الي الكلي
قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق
الي الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الي الحيوان المطلق وقيل هذا السؤال مع
جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات
وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نسلم تنكير الجمل فان التعريف والتنكير من عوارض
الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول
مع الصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص
الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند
المخاطب كما عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فح يمكن يجوز ان يوضح
ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة اي جواب آخر تحقيقي وتحقيقه انهم
قالوا ان التعريف هو الاشارة اي علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت
تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم ونحوه مثل الاشارة في اسماء الا
شارة كالنسبة المعلومة اي علم المخاطب بعينه لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو
مضمون صلة وهو النسبة المعلومة عند المخاطب اذا جعلتها موصوفة لم تنزل انت
اي علم المخاطب بعينه بل اي متعين في ذاته بلا ملاحظة نعته بين مصاحبة
التعيين وملاحظة جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان
اعتراض الرضي رح لا يتوجه اصلا فلم يحتج الي ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة

اي جواب

اي جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي
الحال انما هو على مذهب الاكثر والا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فامة
حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بناويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال
والعامل فيها ان تكون خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور كما عرفت كذا
في شرح التسهيل رد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل
في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول
النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تعالى او لفظا ومعنى مما
منصوبان على التميز بالمعنى مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان
هذه الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقى اي هو تمييز عن ذات مقدرة
في النسبة الحاصلة في جملة اتقى لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او جهة المعنى
فقط او من جهتيهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقان الولد اياه اي المختصر من
جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات اي ما يعم بعض المحتملات التي نشأت وجعلت باعتبار
اهل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات على القسمين تمييز عن
المفرد وتمييز عن الجملة لان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد
اذ لا يقع ذلك الا عن المفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفع عن ذات
مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في
اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبني طيبه زيدا
فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابهام الحاصل في مضمون
الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعول وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه
ومعناه اي اتقن معنى تاليفه ولفظه فهو اي كلامه هذا انما بمعرفة مع علله وضبط

قواعده مع جزئياته او بمعرفته باستقصاء الكل عنه اردت فعل وفاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية المظ فعل مضارع منصوب بان
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول المظ
وهو اي الضمير البارز عايد الي الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظ مع ما عمل
فيه منصوب المحل علي انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي
عمل اردت فيه وهو اي قوله مع [illegible] ما حاكي مرفوع المحل علي انه خبر ان اي
فان الولد الاعز مراد مني تلميظ او مريد انا تلميظه وقت استظهاره وانما فسر
بهذا البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قيل انه اي
مراد مني تلميظ لا يجوز ان يكون مفسر القوله اردت ان المظه لعدم التطابق
بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته علي المريد لا علي المراد فغير وارد لجواز
تفسير الشيء بلازمه ومعنى المظه اذيقه واطعمه فان تفعيل تفعيل من لمظ يلمظ
بالضم لمظا اذا انتبع بلسانه بقية الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه
وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ الحق ههنا واريد به
لازمه اعني الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه
كناية استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل
في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي
هو امر عقلي اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الاعطاء
يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه
في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذات المرغوبة ثم اثبت له ما يلايم
المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية
كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ يعني الاذاقة والاطعام

التربية

التربية والتعليم فالمعنى المتحقق الارادة من قوله اردت ان المظه هو اني اردت
ان اعلمه من كلام مجرور بمن متعلق بالمظ اعلم ان الظاهرة ان من في قوله
من كلام للتبعيض فكانه اشار الي ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام
فعلى هذا يكون من قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المظه شيئا من كلام
الامام ويحتمل ان يكون من زائدة علي قول من يجوز زيادة من في الاثبات الامام
هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع علي المكتوب والاله اسم يقع علي المعبود
فهي ليست بصفات بل اسماء والصفة يدل عليها انها توصف ولا توصف بها مثلا
يقال الله الواحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور بمن مضاف اليه الكلام
المحقق مجرور علي انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف علي المحقق ومعنى
الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر
وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا
يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتفنن وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان
حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم مجمع للعلم كما ان البحر مجمع
الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة واما الماء فقط وقد قال الله تعالى وجعلنا
من الماء كل شيء حي واما العلم فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه
المناسبة اي لمناسبة ان كلا من البحر والعالم مجمع لما هو سبب الحيوة تطلق الحبر
المقلوب علي العالم المتفنن يطلق البحر علي العالم بهذه المناسبة اولا بمعنى علي سبيل
الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليها ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور
صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا اعلمه علي وجه اليقين واطلع فيه علي سر
خفي وعلامة قولهم التحقيق اثبات المسائل بدلايلها والتدقيق اثبات
دلايلها بتحقيق المقدمات الماخوذة قبلها اي مجرور بدل من الامام بدل

الحمل من الكل **بكر** بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي
كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين
لان العلم ما يجعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم العلم اما ان يصدر به
باب وام وابن وبنت اولا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر
وابي عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي عم والثاني وهو العلم الغير
المصدر باب وغيره اما ان يقصد به الذم او المدح اولا فالاول اللقب
بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والا يلزم كون الشيء قسما من نفسه
هذا تقدير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي
لا بالمعنى الاصطلاحي وقد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسم الكنية واللقب
هو العلم وقد جعلوا قسيمهما الاسم دون حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام
او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام
فيسمى اسما وكذا فسره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان
العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح
انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلا
حهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الا
صطلاحي حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره **عبد القاهر** عطف
بيان لابي بكر **بن** سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط
الموقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا
وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر فيحذف التنوين من الموصوف ان وجد
لانه وقع وسط الاسم والوسط ليس من مكان التنوين نحو جاءني زيد بن عمر
وكذا يحذف ابن خطا اما اذا لم يكن لصفة بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله

تعالى وقالت

تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك
لا يحذف فان ان اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن
اخي وهذا الرجل ابن زيد لان وقوعه بين علمين اكثر ومن هاهنا يقال بثبوت
التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط مثلا زمان فكذلك حذفهما وهو اي
ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد
مضاف الى **الرحمن الجرجاني** صفة نسبية اي متحصلة بياء النسبة للامام لا للعبد
الرحمن مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني
دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني
دون غيره **سقي** فعل ماض فاعل **الله** مفعوله **ثراه** الثرى ههنا بالقصر التراب
الندي اي قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه
لثرى عايد رفع على انه خبر لقوله والضمير اي الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين
كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا **وجعل** فعل ماض بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب اي من ملحقاتها وما يجري مجراها في الدخول على المبتدا والخبر
يتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال
التي يتعدى ليكون الجملة صفة افعال القلوب او حذف قوله الممتنع الاقتصار على
احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خطا بعض افعال القلوب
لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجراها في مجيء الدخول على المبتدا والخبر لا في خصايصها
كما صرحوا به وفاعله مستتر فيه عايد الى الله **الجنة** مفعول الاول وهي في اللغة
البستان ومنه الجنات **مثواه** اي مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعول
الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا
وانشاءان معنى فالمراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل المذكور رجع الى الاخبار

بانه سقي وجعل في الماضي فهما ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو طلب والدعاء في
قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر لك الله فسقي وجعل ههنا بمعنى ليسق
وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفالا كان السقي والجعل المذكورين قد وقعا
وهو اخبر عنهما بالمضي او تأدبا بجنابه اي اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا
غير لايق لقانون الادب على ان حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف
ما في قوة الامر على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر
اخوك اخو مكاشرة وضحك فحياك الاله فكيف انتا حيث عطف حياك حال
كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انهما
خبران صورة لا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد
وهو اي عدم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول منها آخره صحيح ولو قال
في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح
آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء
كانت في غير آخره نحو زيد او لا نحو احد من نحو زيد وعمرو ومثل جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء
او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث
مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورأيت ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا
هذا دلو ومغزو ورأيت دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك
المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة اي غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيفت
الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا
الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه

لفظي ايضا

لفظي ايضا نحو اب كما مر لكن لما اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول احترز
الشارح منهما معا كما يدل عليه قوله الآتي قصدا اي انضباط الكلام والقرب الى
الافهام نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث من
تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت
بزيدين وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة
او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى
التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومثل لبيك وسعديك فان اعراب كلها
مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لم
يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما تغير بناء واحده
كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته
من وجه الاحتراز واولو بمعنى ذوي جمع ذو قد يقال انه جمع ذو على غير لفظه
بالواو والنون حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظة النساء فانها
جمع امرأة من غير لفظها وذلك غير مرضي في كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين
الى التسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورأيت الزيدين
واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتبت
الواو بعد الالف حالتي الجر والنصب في اولو لئلا يلتبس بالي حرف جر وانما
كتبوا في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته
وليست بمجموع لانه لم يات الواو عشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق
الواو بل الحاقها وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى لحقت به وجعل
اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من
تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاكما وكلاهما وكلانا واحترز

به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال
الثلث قيل السر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المضمرات
لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه
بالحركات نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع
اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي
هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف
فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم
يتعرض الا الى حالة الذي يتغير بها اعني النصب والجر مثل رايت
كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما
مستقلا فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال
الثالث في التثنية وما يلحق بها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما
ومنضبطا وهو ظاهر ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان
حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف الذي هي الاعراب على راي
او الحروف التي هي دلايل الاعراب على راي آخر كما مر والتقديري اي
الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي
الاسماء المعربة التي آخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة
عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام
وبقولنا في المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين نعم
لو سمي بهما لكان معربين واعرابهما كذلك سواء تلك الالف للتانيث

مثل حبلى او منقلبة عن الواو سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا
او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت
بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم
قبول الالف الظاهرة والمقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركت لخرجت
الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا
لعدم الاعراب في الوسط فاذن تعذرت الاعراب في آخر الكلمة فتح الرفع
ضمة منوية في النصب فتحة منوية في الجر كسرة منوية الثاني من تلك المواضع السبعة
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت
بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي ومررت بمسلماتي
ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في مذهب الاصح لان في
قوله بتنوين العوض اي وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم اعرابه حالة
الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن
الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب فيكون
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة
للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلين او مختلفين
ان قيل كيف تكون الكسرة المجتلبة للياء قبل الاعراب معنى والبناء يمنع
الاضافة كما مر جوابه قلنا لا نسلم اذ لا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب
الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد
وعمرو وبكر معرب سكون آخره سكون وقف لا سكون بناء اذ معربيته
اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج
الاسم عن المعربة ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انه لم ما يقتضي

طوق الاعراب بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا
ولئن سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء
الاضافة حكم حكم على الاعم الاغلب ولهذا امتنع من اضافة حيث واذ واذا
وغير ذلك واحتج زنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رأيت
سالمي ومررت بسالمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري
في الرفع نحو جاءني سالمي اصله سالموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة
عن الواو لما تقرر في التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء
فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع
الستة ما فيه اعراب محكي جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم
شخص وشرا مفعول تأبط ثم جعلت اسما للرجل وهو ثابت بن جابر
الفهمي واعرب تقديرا على رأيي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة
قبل جعلها علما مبنية لم تعرب قسما رابعا من المبني الاصل واما بعد العلمية
فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانها صار المجموع
بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب
في آخره كبعلبك فيقال جاءني تأبط شر برفع شر لكن اشتغل الجزء الاخير منه
بالاعراب المحكي حيث حكي لفظة الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع
ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح
ههنا مبني على هذا القول او مفردا على قول الجمهور لا في قول النحاة باسرهم

لسيبويه وكثيرا

لا سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع
المحل مبتداء وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل
بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا بان السؤال انما
هو عن زيدا الواقع مفعولا لضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفردا او جزءا
خيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالجر
على انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري بحذف لفظ المحكي
والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذفه
الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح
وجاء نحو خمسة عشر علما يحكي آخره على الفتح ويصير معربا بالتقدير بافي قوله فيه اشارة
الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو نحو ان خمسة
عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك
فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء ولكن الاشهر فيه ان بعد العلمية علم محكي على
بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية
لتضمنه الاصلي وقال الآخر وهو انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان
المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره لكن لما
كان الحرف مشتغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار
معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا
جاز في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب
في الصورتين ان يعرب لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر
جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يتحرك من بناء الى الاعراب بخلاف تأبط
شرا فانه لو اعرب لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجين العدول

من البناء اي الاعراب ولا يعين العدول عن اعراب اي اعراب آخر تقصد به
الحكاية كذا اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من الحكاية
المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزءه الثاني معرب باعراب معلى معمول
ما الاعراب له لفظا مثل ان زيدا وهل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز
عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو
مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب
باعراب العلم بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك
المواضع السبعة كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وهي
الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي فان
اعرابهما تقديري في حالتي الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي
بالاسكان اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي
حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليهما نحو رأيت القاضي بالنصب وقد جاء
بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر اوكالفتحة للضرورة
الشعرية نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
مهلا نصب على المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين
جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عمنا قوله موالينا اي بني عمنا الذي
هم موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش
البقل والميت اي خلع قشره وكفنه ينبش بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف
مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون في حالة النصب وانما قال
لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه مهولة اعني مهلا مع ان المفعول مهلا بقرينة
تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل وهو مهل اذ لا مدخل الواو في العمل

وكذا في المثل

وكذا في مثل بفتحتين اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها اي اب
ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون حالة
النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل مأخوذ من قول الشاعر يا
ربي القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهذا مثل
يضرب لتفويض الامر الى من يجيد ويتمهر فيه بحق المهارة ومثل قوله بادا د
هند عقت الاثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع
السبعة الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي
الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف
تقديرا ونحو مصطفو القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع انه اعرابه
بالحرف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعد
ملاقيا علامته من ساكنا لدخل المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا
القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء
في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم تسقطا في
الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحروف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب
بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ
وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون
هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقد
يري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن
القول بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو المحذوفة مما
لا يعتد به ولا يجدي مما ذكره في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة

كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر
الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان
من لام التعريف والاسم الذي اوله همزة وصل نحو جاء في صالحو ابنك اه
فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك في الرفع وصالحي بلدك بالنصب
والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فيكون معربا بالحروف لفظا فلذلك
احترز عنه السادس من تلك السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها
فهي معرب بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو الشر في الرفع ورأيت ابا الشر في
النصب وابي الشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة التثنية مضافة
ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو عندي ثوبا ابنك اعرابه بالالف
وهي ساقطة في اللفظ لسكونها وسكون ما بعدها ولم يمكن تحريك الالف فهو معرب
تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورأيت
ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما با
لتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة لها بناء على ان فتح ما قبلها
تفاديا للثقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابها
بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما
يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب الكم تمران
فان اعرابه بياء مقدرة وانما ظهر الالف لفظا حكاية لما لفظ به القائل
الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك عندي تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا
يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت
الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهي
الموضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء

المبنية

المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارة وكالافعال الماضية
والجمل فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق
بين المحلي والتقديري هو ان التقديري انما يقال حيث كان استحقت
الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها لمانع كما في الاقسام
المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يقال حيث لم يستحق الكلمة الا
عراب لاجل بنائها على معنى مستقل بيـن تقول انها اي الكلمة وقعت في محل لو
وقع غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في
المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير وبه
عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا
قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا
مع انه ليس بموضوع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائه لان مجموع الجار والمجرور
وكذا الجملة وان كان كل منها مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد
بالكلمة معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل
لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم
يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق
الذي ذكر الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح
المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما
ولذا قال جار الله في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا فليتأمل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النحو يقال شيء
نفيس اي يتنافس ويرغب فيه **حتى يعلق** اي يتشبث من علق الشيء بالشيء
اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى

يجئ على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اي الحوت
الواحد حتى رأسها واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه
يفارقها من حيث ان مجرور حتى لابد ان يكون جزءا مما قبلها كما بينا بحيث
يستوفي الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها
شيئا فشيئا على التقضي الا ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم
الانتهاء اليه كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة
نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء او كونه حدا لما قبلها اكلت السمكة حتى
رأسها او شيئا ملاقيا للجزء ما قبلها كما بينا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور
نحو غنت البارحة حتى الصباح وبهذا التحقيق ظهر معنى قوله فح اي على تقدير كونه حرف
جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور ما قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى
رأسها فان الرأس ما تنتهي به السمكة لانه جزء الاخير منها او ينتهي المذكور
قبل حتى عنده لذلك المجرور نحو غنت البارحة وهي اقرب ليلة مضت حتى الصباح
فان الصباح شئ ينتهي البارحة عنده لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاقيها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض
الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى ياتي
عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشئ او ما يلاقي آخره ثم اختلف
النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان
حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس بفتح الهمزة
بمجهول اكل وكذا نوم الصباح بكسر النون بمجهول نام من النوم في المثالين المذ
كورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند
اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا

الاختلاف

الاختلاف لا يستقيم مطلقا فقيد المنع لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان
المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح
على هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول
الثاني من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت
زيدا حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم
حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما
حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها اي حتى كونها للعطف
مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها وانما شرطوا لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجزء والدلالة على احد طرفي
الشئ اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم
الناس حتى المشاة فان الشئ اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف واذا
اخذ من اعلاه فادناه طرف وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر
للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فتقول وذي الطرف عطف تفسيري له
فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رأيت الرجل حتى
امرأة بالنصب ولا يقال اكلت بالخبز حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف
حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما تقرر لديك وهو ان اعتبار
المتكلم كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه
حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتأويل نحو ضربت السادات حتى عبيدهم
لانهم صاروا كالجزء باختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا للجزء كما جاز في الجارة
لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزائه

نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة
ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك
بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه حتى كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في
المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة وحتى
الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا لجزء ما قبله في
العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة
دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة
بالمظهر لجواز ان يقال جاء في القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث
من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا
نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاء في العلماء حتى ذهب
الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله يتعلق يجوز ان
يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما يجيء بمعنى
الانتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد يجيء ايضا بمعنى مع
وزعم الفارسي وابن مالك انها يجيء بمعنى الا ايضا كقوله تع ليس العطاء
من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اي الا ان تجود وان المصدرية
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان حروف
الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان ليصح مجرد دخوله لكونه الفعل
معها في تقدير المصدر والشرط حينئذ اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة
بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترتبا وجوده
بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم

ودخوله

ودخوله في الجنة مترتب وجوده بعده اما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد
اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا
وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب بالاضمار ان المصدرية التي
هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى السببية نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة او للجر والغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا
للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل
بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترتب وجوده
عند اصغاء المعنى بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ والجملة الفعلية اعني
يتعلق مع ما عمل فيه مجرورة المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله المظ والمجرور
ههنا وهو العلق بطبعه شئ ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميظ الظاهر
ان يقال وهو التلميظ عنه اي ينتهي عنه لا به والحاصل ان العلق وان لم
يكن جزء مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ وروادفه عادة فقد
ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المظ
ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يتعلق معطوفا على المظ فيكون
منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على
الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت واما لفظ يتعلق
فمنصوب بان المذكورة الناصبة لالمظ بالانسحاب بخلاف ما اذا كانت
حتى جارة فانه اي لفظ يتعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا
وشرط كونها للعطف هو كون ما بعدها جانب لما قبلها وهو موجود

ههنا انتهى اي حتى ههنا للدلالة على احد الطرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد
وطرفا اي طرف ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار
انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التلميذ والعلق بطبعه الاظهر ترك
قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلميذ والعلق مجانسة بان العلق جزء
من التلميذ بتاويل ان العلق لسبب كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء
من التلميذ والعقوه مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التلميذ فالمعنى
اردت ان المظنه من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما اي ان حصل بالتدريج
العلق بالطبع لان في حتى معنى تدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدا
ئية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبر مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون
ابتدائية لفوات شرطها اعني امر امعنت اي اطنبت واسرعت يعني مبالغة
كردم كما في الدستور والمعنى احسن تاملك في هذه البحث فانه من غوامض النحو
في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل **بطبعه** متعلق بيعلق
والضمير المجرور المحل للاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو اي الطبع
في الاصطلاح ما يكون مبداء لحركة مطلق سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات
او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من جعلها غير شاعرها والاحجار المبداء
بمبداء لحركة الصور النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعية ما
يكون مبداء لحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبداء لحركة الها
بطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع
والطبيعة بالعموم والخصوص مطلق والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح
كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع
السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثل

وكذا الطباع

وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس
تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع الذات يعني
بطبعه بذاته ونفسه **من لفظه** مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا للاضافة
لفظ اليه عايد الى الامام فهو اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** بوزن الفعل
ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل
يعلق وهو ما الموصولة في قوله **ما ينفجر** اي يسيل وقوله **منه** متعلق بينفجر
والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه بينفجر
وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع هو عين الماء و**الحكم** مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال منه
فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه
الاول ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما تقرر وهذا الضمير ليس
بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي
على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز
تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال
النكرة لرفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب
نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا
للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه
تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه
منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقديم ما في
خبر الصلة وهو منه قوله مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة

معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ
ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على المو
صول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا
ما في حكمها وذلك لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز
تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء
وجزء ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه كما
لا يخفى والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز
تقديمه والثاني باطل لاستلزامه المحال فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظه مقدم
على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية والمعنوية
بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها
لانه صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او با
لحرف لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور
بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهندا
راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذ
هبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور المجرور الذي ذكر في الوجه
الثاني لازم على تقدير جعلكم حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون
متاخرا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير
جعلكم اياه حالا من ضمير منه فلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم
ما ذكرتم بل اللازم حينئذ اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول
جائز وما في حيزه اي حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من
الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز **فنظرت** الفاء لعطف هذه الجملة

على جملة

على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة جزاء شرط محذوف
فالفاء حينئذ يسمى فاء فصيحة وذلك لما مر انها افصحتها اي اظهارها وابناؤها من
محذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام المص تقدير الشرط
هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستحفظ المختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت
فيكون الجملة مجرورة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك
ان هذا القول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة اذ قد يغرب في موضعه
ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة
فستحل ولهذا عده واجواب اذا من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مصيبة
وغيابة الجب قعره والمراد بها هنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد والفاء
في فاصبر جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتدأ وقوله فستحل اي ستزول خبره ودخول
الفاء على خبر المبتدأ اذا بوصف مما يتشبث الضعف ويحتمل ان يكون التقدير
فكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زائدة **في مختصراته** متعلق بنظرت ونظره في
المختصرات عبارة عن فكره وتاملها فيها لان النظر اذا استعمل مع في يكون
بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى يكون بمعنى الابصار والترحم والغضب
على اللف المرتب والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه المختصرات
عائد الى الامام **في المضبوطة** مجرور لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات
جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة منها والمطابقة شرط بين الموصوف
والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له للموصوف وقائمة به كما سيجيء هذا وعد
بلا وفاء اللهم الا ان يقال المراد انه سيجيء في آخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويجيء
هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة يسمى صفة سببية نحو جاءني
زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان

الوصف فيها فعل بموصوفه وقائم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى
الخلق والامشاج جمع مشج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال
نطفة امشاج اي الماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها والخلاقة والاختلاط
وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك
قلت هذا على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفه بالجمع وههنا كذلك اي الوصف
فعل للموصوف وقائم به لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة
اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة
الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت
او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل
الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء
جاؤا وان جاء العيون والاثام فعلى وههنا المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات
فيجوز الجمع والافراد فاختار المصنف اي لغة الافراد من هذين الجائزين لاختصار
في الافراد وكذلك الحال في قوله **دون** بمعنى قدام في الاصل وقد يجيء بمعنى اسفل
ضد فوق وعلى التقديرين يحتمل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل
نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصرات المضبوطة متجاوزا الى كتبه المبسوطة
هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان
يتعلق بفعل او معناه كما اذا لم يسبق ما يطلبه لفظا ومعنى وان وقع بعد النكرة
المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال منها وبعد غير المحضة منهما فمحتمل
لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف

والرابع

والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز
ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية
مسلم وقوله والعامل فيه اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم
ذلك بل العامل فيه محذوف لانه قد وقع في موضع لم يسبق ما يطلبه لفظا ومعنى كالمبتدأ
ونحوه وقد وقع بعد المعرفة وهي مختصرات فهو حال وقد عرفت في حكم الثالث
ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اي في النصب دون
على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف
فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف والمنصوب
المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه
من عامله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن
الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى ثم اعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا
صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي
نظرت في مختصرات المضبوطة مغايرا كتبه المبسوطة **كتبه** جمع كتاب مجرورة لاضافة
دون اليها **المبسوطة** مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه
ليس جزءا من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب اضافة
الى الضمير ذكرهما معا **فوجدت** الفاء فيه كالفاء في فنظرت وهو يتعدى الى
مفعولين الاول منهما قوله **اكثرها** والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه
لاكثر عائد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه
بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو
عندي مثاقيل ذهبا او كالمعنى لاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية
نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا انفصل منها وبين مميزها نحو كم في الدار

رجلا الغيث د في نحو وطء رجلا و زنة رجلا او بالنون في التثنية وشبه الجمع او
بالاضافة وقوله المص **تغاورا** اي غارا ولاوا استعمالا من قبيل ما تم تمييزه بالتنوين
تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من الكثر لانه اي الكثر اسم تم
بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين تنصب تمييزه فالكثر قد نصب
تغاورا على التمييز ولما ان الكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير
منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم
يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل
الشارح بقوله لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابتة تقديرا
ليس بشيء وكيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والا
ضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره
حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميز سببي
لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد ان يصير
فعل فعلا اذ يصح ان يقال كثير ماله واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو
زيد اكرم رجلا انتهى فقد تبين لك ان تنوين الكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة
لكونه غير منصرف لا لانه ثابت تقديرا السقوط بالاضافة كما زعمه الشارح قوله
او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو خمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة بتنوين
ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما
بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الموذنة لانفصال وتبني
الجزآن فحذف التنوين منهما للبناء لان التنوين المتمكن لا يجمع مع البناء
وهذا كله على ما جعل الشارح من انه تمييز من الكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز
من اسناد الكثر واليه ذهب الشارح الضوء حيث قال هو تمييز من اسناد

الكثر

الكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت
انتهى **بين** منصوب على الظرفية والعامل فيه تغاورا **الايمة** جمع امام مجرور
لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت المائة او هي بدل من الكثر على تقدير
ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل **والتتمة** منصوبة
معطوفة على المائة وكذا قوله **والجمل** وهذه الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل
كل واحد منها اسم كتاب الشيخ عبد القاهر الجرجاني رح وهذه الاعراب اي كونه
بدلا من الكثر اذا لم كانت وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت
بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين والكثر مفعوله الاول وتغاورا تمييز
والمائة مفعوله الثاني من قوله وهذا الاعراب اي هنا لمخيض لما سبق وتبين له كما يجمع
فاستطلت فعل فاعل متوسطين والفاء فيه كالفاء في تطرب فهو ماخوذ من
طال يطول فتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب
والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح **ان** مصدرية **اجملت** فعل
مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب
على انه مفعول اول لا كلف وعايد الى الولد وهو اي الكلف يتعدى الى مفعولين
الذي ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله **جمعها** والهاء مجرور المحل لاضافة
جمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلف مع ما عملت فيه منصوب
المحل على انها مفعول استطلت **واجمل** اي اكلفه منصوب معطوف على اكلف
وهو اي اجمل يتعدى الى مفعولين كذلك اي كما يتعدى اكلف اليهما الاول الضمير
المتصل به والثاني قوله **رفعها** والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عايد الى الكتب
الثلثة **كراهة** مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو لبيان المفعول
لما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه

في الوجود نحو جئتك لصلا حالك او سببا باعثا عليه في التصور ومقدما
عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة اي مفعولها وهو
اي مفعولها لفظ ما وهو اي لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية صلته وقد
مر نظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافته كراهة اليه
وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير
المستكن في فيها عايد الى ما تقديره كراهتي ما حصل واعلم ان شرط نصب
مفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله
شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان
يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جئتك اصلاح حالك فاذا وجد هذه الشروط الثلثة باسرها
ينصب المفعول له وذلك لانه ح يصير شابها بالمفعول المطلق بدخوله
في ضمن الفعل العامل لانه فعل الفاعل الفعل المذكور ومقارنا الوجوده
فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى ح الى مفعوله بغير الحرف
لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من
الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت
هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل مثلا اذا فقد الشرط
الاول نحو جئتك لاكرامك الزايد لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم
لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله
يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزايد

لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي نحو
جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في
الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل
فكيف يندرج فيه وفي نحو ضربت اليوم للخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط
الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظ فان قلت هل يجوز اثبات اللام
عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما
اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه ح يشبه
والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا للتاديب
بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي بشرط والنصب مقرونا
باللام اكثر من نصبه والجر وعن اللام بالعكس ويستوفي الامران في المضاف
وسيجيء ولميته هذا اي سيجيء تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعيد الغير المعروف فان
ان شاء الله تعالى من الاشياء جمع شيء كعقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه
اصله شيئا على وزن فعلاء كحمراء استثقل هو اجتماع همزتين بينهما الف
فنقلوا الهمزة الثانية اي المصدر اي قلبت اللام قلب مكان موضع
الفاء فصارت اشياء على وزن افعاء فعلى الاول لفظ الاشياء
منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء
مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن افعال
اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الف بين
همزتين وهذا قلب شايع ذايع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء
فعل بالفتح والسكون ويلزم منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشيئاء

بوزن افعلاء وحذفت اللام كراهة الالف بينهما جمع شيء بتشديد الياء
بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزم الاول من غير الشايع وعليه فقد براكثر
الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثاني
غير منصرف لا يخلو بظاهره عن شوب الضعف وهي الاشياء مجرورة بمن
والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اي الموصول
في معنى المفعول لكراهة وان كان في الظاهرة مضاف اليه اليها **المعاد** اسم
مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في
المضبوطة من انه لما جاز الامران اي الافراد والجمع اختار الافراد للاختصار
وان الواو للحال وان للشرط **كانت** فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة
واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء **لا يخفى** فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد
عليه ان يقال لا نسلم انه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط
استغنت عن الجزاء فهو لبيان قول المص وان كانت لا يخفى مثل قولك اكرمك
وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون
قوله لا يخفى جزاء له من تتمة الشرط لكونه خبرا لكانت بل طلب له جزء بعد تمام
شرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط
مع فاعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط وفي موضع الحال من الا
شياء وانما سلخ لان جملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام
لا تكاد ترتبط بشيء قبلها فلم يكون حالا فانهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجها
عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثل لئلا يلتبس
بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة
شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولو علم

انها واقفة

انها واقفة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى خبر الجزء لفظا
ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة
الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد
جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو ما جاء في زيد وهو ان شاء له يعط فيكون
الواقع موقع في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون
جزء من ثلث الجملة الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة
الشرط والثاني جعلها خبر المبتدا مع بقائها على حقيقة الشرط وقوله المص وان
كانت لا تخفى من قبيل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت
لا تخفى من قبيل الخارج المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة
ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول لكراهته قبل الاضافة تامل ويجيء تحقيق
هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال وهذا الوعد على هذا
الوجه مستتبع للطول كما لا يخفى على الذوق السليم **من الافادة** مجرور بمن
متعلق بلا يخفى **فاستعفيت** فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت
منها اي من الكتب الثلثة متعلق باستعفيت **هذا** اسم من اسماء الاشارة
مبني على الفتح بل على السكون لشبهه للحرف من حيث احتياج الى المشار اليه كاحتياج
الحروف محتاجة الى متعلقها لكن محله ههنا نصب لانه مفعول استعفيت
المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو مشهور عند الجمهور
فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا
لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز يا زيد
الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى المبني
حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما

كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء **ونفيت**
معطوفة على استصفيت **عن** حرف جر **كل** مجرور به واعلم ان التنوين اما
عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ واصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان
كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض للحرف او عن
الحركة او عن الاعلال لما ذكر وفي تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه
وعن حركة عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي في كل
عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشق الاول دون ما عداها اي عن كل
واحد **منها** اي من الكتب الثلثة **ما** مصدرية **تكرر** فعل ماض والضمير فيه اي
في تكرر عايد الى كل في تقدير المصدر مفعول اي نفيت نفيت عن كل واحد
منها تكررة ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنع نفس المسئلة
المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفي التكرر دون المتكررة ولو حكم بجواز
نفيها اي بجواز نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا
لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل هو يؤيد اي فساد لانه يلزم مثلا ان
لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة اي قولنا الفاعل مرفوع ببيانية اي
مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا اشارة
اي قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الخ قيل كيف لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم
من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر
هو الموصوف التكرار وصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث هو متكرر
ولا يلزم من نفي المجموع المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف
الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكررة لان نفي المجموع
قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز

ان يكون كذلك اي نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي
المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة
او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولة الخ يجوز ان يكون
ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت من كل تكرار ما تكرر فحينئذ يستقيم
الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام **استقلالا** منصوب على انه مفعول له
لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا **للمعاد** متعلق استقلالا
وهو اي المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار **واستقلالا** معطوف
على استقلالا الاول في الوجهين من كونه مفعولا له وحالا ايضا **للمفاد** متعلق
باستقلالا واعلم ان لفظ المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل
استقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف
اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال
ومفعوله معا لا استقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عد الشيء
قليلا واذا لا يتصور في المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى
لعده قليلا لكن الشارح اتبع اثر صاحب الضوء فقال وهو اي المفاد اسم مفعول
من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من المفاد
الولد او اللام بمعنى للجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول
من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة اي
في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف
تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي
الجنسية والاستغراق باطل قوله من قال مبتداء خبره وما بينهما مقول القائل
لان نقول القول بكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على

مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت
تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اي او لم يكن بمعنى الحدوث
بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين مخصوصتين
دينيين ويطلقان على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا
الآن او منكرا [illegible] يستعملها اي شخص كانت من المعارف بمعنى
التصديق والانكار والمتصل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات
المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم
انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية والا
ستغراق كقولنا اكرم الذي يأتيك الا الزائد واضرب العالمين بكسر
اللام الزائد او نحو ذلك فانهما اي الذي واللام في العالمين موصولات
كما ينافي في هذين المثالين الجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي
شرط دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء وكيف
ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام
الاربعة للتعريف اعني عهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد
الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على جريانها
فيها في المعرف باللام بعينه فليتأمل ولولا مخافة التطويل والاطناب لسوّق
طلعتك ههنا على فوائد لم يحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب
غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي مغاير المتقدم اي في حال كونه مغاير
المدخر ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفي يجري مجرى حرف في
عدم التعريف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا التعريف لفظ غير
باللام مع كونه مضافا وان كانت نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية

ولم يوجد

ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي في
كلام المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحا
لية من ضمير استضعفت مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور بالاضافة الغير
اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر
ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدّخر وجاز فيه ايضا
مذّخر بالذال المفتوحة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة
وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى
اتحادهما في المجهورة بجعل الدال ذالا او الذال دالا وجاز فيه ايضا
مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بترك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة مجرور بالا
ضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال
واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط
عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اي عند تجرده عن
اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل يشترط
في عمله كونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا
اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ليتم مشابهة
لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما
يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الا
ستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا اجنبيا او غير اجنبي نحو زيد ضارب
او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو واسلما ان ادنى المشابهة بالفعل

يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار
والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل
في المفعول المطلق من غير هذه الشروط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني في
اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها
لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي
من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاؤه لهما باعتبار تضمنه
بمعنى المصدر واشتراط في عمله ان يكون واقعا عند الحمل موافقا هو بالفعل
ادخل منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة
التي سيذكر فانه حينئذ يجب ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من
لوازم الفعل او بوقوعه حيث ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام من
شانه ان يكون من الاحكام والعوارض دون الذوات الاول حرف النفي
نحو ما قائم زيد او ما في معناه اي معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه
نفي لغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر ان امرأ لم يعن الا بصالح
لغير بهين نفسه بالمطامع فان بهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير
ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدان قوله وان امرأ في مختار الصحاح المرء
الرجل تقول هذا امرء صالح وهذه مرأة صالحة فاذا ادخلت الف
الوصل في المذكر وقلت امرأ قلت لغات فتح الراء في كل حال وضمها في
كل حال واعرابها في كل حال فيكون اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى
وقوله يعن على وزن لم يرم صفة امرأ ولغير بلام الابتداء المفتوحة
مرفوع على انه خبر ان وبهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهانه بهين

نفس باظهار

نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام
ملفوظا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي
مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدما اي اقيم
يعني ان يتغلبون عندي قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره
محذوف وجوبا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت لما يسئل عنه
بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه
فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء ستفاد من حرفه او من اسمه
نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك ولم ماكث صديقاك والثالث
من تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقوله وكم
ماج عينه من شيء غيره فان ماج نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي لبست
بمبتدأ صريحا لكونه في اللفظ نكرة غير مخصصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص
معنى الاترى ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصيص
المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا ونظرا او بالصفة
تقديرا نحو قولهم شخب بالاناد في الارض اي شخب واحد وشخب من اللبن
او بالصفة معنى ونية كما في الكم الخبرية فان الوصف فيها من تمام معناه وليس
مقدرا مع لفظها كما تقدر مع لفظ شخب لان الكم لا يوصف اصلا هكذا
قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل
عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاء في زيد
راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني مواضع اعتمد اسم الفاعل فيها على
ذي الحال لاعتماد تقديرا اباه يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها
الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي في تحفته

في كبيره اسم شرح الكافية قوله بعد الموصوف ظرف قال وقوله غفل عنه المص
مقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد وان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا
جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين
قالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا ذكرا او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي
كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو
ان قائما الزايدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام كما ان الاسماء المشتقة
كالاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به
ما يجري مجراه كالمنسوب والاستعارة مثل هاشمي ابوك واسد الزايدان
فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا اعمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة
اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اي اشتراط الا
عتماد وعند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش هنا فلا اشتراط
بالاعتماد وعندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند
البصريين خبر مقدم على المبتدا ولا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين
احدها ان تكون قايم مبتداء وزيد مرفوع على انه فاعله ساد مسد
الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتداء واما قائم الزيدان او الز
يدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان وعن
الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك
والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء وجائز عند الكوفيين اي قايم
الزيدان او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على تقدير ان يكون
مبتداء وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وهذا الخلاف بعينه من غير

تفرقة جار

تفرقة جار بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما
يعمل في الاسم المظهر يعني عند البصريين بشرط الاعتماد وعلى احد الاشياء
الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء
مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل
من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم فارتفاعه بالفاعلية وان كان لم يعتمد
الظرف لانه كان اولى شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم
الفعل وان غير حدث فهو مرفوع اي مبتدا وكما هو للخليل واما عند الكوفيين
والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلق كما يشترط في اعمال
اسم الفاعل والمفعول في حرف جر رعاية مجرورة به متعلق بعد ضربي مصدر
مضاف الى مفعوله وهو عباراته جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ
بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وكذا الفاعل متروك تقديره
في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات
اليه وهو عايد الى الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر الحروف نحو
الهعخع ومن غرابة نحو تكأكأتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي
الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار
قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد
نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه مجرورة
صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر
فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارة المفردة نحو كلمة فصيحة
والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع

الفصيحة مع ان الموصوفة جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وبينهما **لم**
من الحروف الجوازم للفعل المضارع وهي حرف نفي نحو لم يضرب ويسمى بالجحد
المطلق في حرف نفي لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان
الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها
بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضي المتصل
بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق
ما يقال زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب
اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغائب
او المفعول الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة
والفتح ايضا لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها يجيء للمخاطب
والغائب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الا
غلب وقد يدخل ليفيد التاء للخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ المجموعي
الامر به مع التبعيض على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كما قراء في
الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان يجيء صيغة المتكلم
في المعروف من الامر والنهي وقد صرح في ابو حنيفة رح بخلافه حيث قال في تعريفه
عبارته لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه
انه لا يجيء من غير ندرة بل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها والا فورود
في الاستعمال كثيرا لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع ولنجب وغير ذلك
ولهذا فسر الشريف رح قول السكاكي فلنعينهما بقوله اي اذا كان
السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان
صيغة الطلب ليس على الحقيقة بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين

على نحو

على نحو يصير المذكور تدبر فانه نفيس **اطو** فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصل اطوي بالياء المقدر مابين في موضعه
ان حرف العلة في آخر الفعل المتصل اللام بمنزلة الحرف الصحيح في آخر الفعل
الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استفيت
ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو **شيء** مجرور لاضافة ذكر اليه **من** حرف
جر **ماتها** مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة الماتي اليه عايد الى
الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم اطو **الا** حرف من حروف الا
ستثناء وهي اي حروف الاستثناء واداته على معنى ما يستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى [illegible]
السين وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وسيما ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى لما عليها حافظ
ما موصولة **نذر** فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه
عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع
عن ذكر الشيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي ذكر والعامل
اي عامل النصب والموصول مع صلته الا العامل مبتداء والا خبره والعامل
الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب
على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما نذر بعض من ذكر شيء
او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما
تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبله حيث قال
بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في
العمل ح اي لم اطو ذكر شيء الا اطو به بالياء ذكر ما نذر بحذف المضاف

واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار اعني بجزف متعلق عبنصوب
المقدرين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف
لانه لولا ذلك الحذف لكان موصولا واجب النصب على الاستثناء
المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو
اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي ذكر المحذوف غير الذكر الذي
هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان اتحد
في اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل على البدلية الماضي شيء بدل
البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر ماندر فح يكون
الذكر الذي اورد في التعبير هو عين الذكر اولا لان بدل تكرير العامل
ومن هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل
منه او هو من المسائل في من سائلها والعامل فيه من ان اي اطو ذكر
شيء الا اطو ذكر شيء مما ندر اي من المسائل التي ندرت هي قبل
في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء وسائلها موجب
والجواب المنع الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجعه اليه فالسهو
في مقالة لا في اخت خالية ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الو
جهين ابتداء في تفصيله اولا بابا واو ثانيا ايضا بابا واو ثم لما يبق
ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور ابطله بقوله ولا يجوز
ان يكون بدلا من الضمير المجرور في سائلها لعدم مساعدة المعنى
للزوم كون ماندر كتابا له مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا
الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شيء
من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل ماندر فيرجع ما له الا ان يقال

الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد اذ لكان بدلا
منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل والمضاف اليه وهو ماندر
بتقدير تنحية المبدل منه اي بتقدير وارالبه من البين وهو الهاء في
سائلها فاسد غير لما قبل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية في المعنى
لا التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا
على وجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى
ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في غير بدل الغلط فائدة الاجمال اولا
التفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض
والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب والالباب ولكنه ليس في حكم
التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت
عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح لان التقدير ح يكون صراط الذين
انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع
اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو الكلام في المغضوب
واما قولهم انه في حكم التنحية فائدة ان منهم باستقلال البدل بنفسه من غير
ذكر المبدل منه ومغارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك
قول الشارح رح لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق
او شاع عطف على ماندر **فيما** في حرف جر ما موصولة **بينهم** منصوب
اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل بالاضافة
بين اليه عبارة عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف
وهو استقر وفاعل المنتقل اليه من عامل بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل
مع المعمول اي الظرف مع فاعل جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور

المحل بنفي متعلق بشاع وانتشر معطوف على شاع او على ندر والاول
اوجه بقربه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء
لالتقاء الساكنين وهو الظاهر بان يقال وهي اي الساكنان الياء والدال
فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد
اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصولة كان فعل من الافعال
الناقصة مع معمولها جملة فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة
متعلق بقوله حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير واللائق وهو منصوب على انه
خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة ثم اخر حريا للسجع والموصول
مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل فيه
الا ولم ازد على اختلاف مر ذكره في المطول او على البدلية من شيئا والعامل
ح فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل ح والجملة اعني لم ازد مع ما
علق فيه معطوفة على جملة لم اطول فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء
في فقطرت عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاء جزائية ومباحث
الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها اي في مباحث
الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان
الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان و
التجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة
دراهم قولهم عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره على متعلق بالخبر لانه في معنى
الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة
الا اثنين الا واحد ولو قال له علي عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا
ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم

في الاول

في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التفريع هنا ولا علينا ان نبينه
فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا تسعة من العشرة
بقي واحد واذا دخلنا مع ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان
واذا دخلنا معهما ستة صارت ثمانية واخرجنا منها
خمسة بقي ثلثة واذا دخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي
اربعة اذا دخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا واحدا بقي خمسة فكل وتر
منفي خارج وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق
سبيل هذه المسئلة ان تجمع المثبت على حدة وتجمع المنفي على حدة ثم تنقص
المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة
واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة
وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني
واحد فان القائل لما استثنى اثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة
ايضا اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لا من الاثنين لان الا
ستثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة
فبقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة اللباب
هكذا او لو ذكرت المستثنى الكل بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن
الاثبات نفيا نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم
خمسة ولو ذكرت بعد الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى تسعة فاللازم واحد
انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا
الى تسعة بان يقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة

فالازم واحد لانك اذا اقلت اثنين بعد الا واحدا صار الازم سبعة
ثم اذا اقلت الثلثة بقي الازم اربعة ثم اذا اقلت الاربعة صار الازم
ثمانية ثم اذا اقلت الخمسة بقي الازم ثلثة ثم اذا اقلت الستة صار
الازم تسعة ثم اذا اقلت السبعة بقي الازم اثنين ثم اذا اقلت
الثمانية صار الازم عشرة ثم اذا اقلت التسعة بقي الازم واحدا
واعلم ان الاستثناء المساوي او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج
عن المساوات وههنا كذلك انتهي اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال
له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض الي الواحد بناء علي هذه
العبارة لكن لا يذهب عليك ان ما في اللباب مسئلة وما ذكره ههنا
في الكتاب مسئلة اخري غيره لا ينبغي ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفي
علي المدرك فلهذا اخترنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك
بالتدبر فانه بحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولي تقريرا
آخر فلاح ببابي وجال في جنابي قبل العثور علي ما ذكر في الاعاجم ثم وجدته
هو المرض عند بعض المحققين من شراح وهو الذي حققه بقوله واعلم
ان في هذا المثال يكون التاسع من المستثني مستثني من الاول ويكون المستثني
الاول الذي يستثني منه التالي ان كان منفيا كان التالي مثبتا وان كان مثبتا
كان التالي منفيا ونقول وجه الضبط ههنا اران الاول ان يجعل كل
وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل
شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الثاني ان يسقط
من المستثني منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثني منه الي المستثني التالي
حافظا سلبه ثم يسقط من هذا المجموع المستثني الثالث وهلم جرا

اي ان يبلغ

اي ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذه
الواحد اذا ضم الي الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثا
نية سبعة بقي اثنان واذا ضم اثنان الي الستة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه
السبعة ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الي اثنين صارت ستة فاذا اخرجت
من هذه الستة واحدا بقي خمسة هذا وههنا فوائد اخري مهمة لا ينبغي ان يهمل
وان طال الكلام بحيثها ان الفصل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولهذا لا يقع
الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون ما قبلها فعل بل وجود
النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيارد بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان
وقع بعدها فعل ماضي يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالي وما يأتيهم
من رسول الا كانوا وفي معني النفي في القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما
اسألك الا فعلك فهي مستثني مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد حتي
كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا
كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد
النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز
دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان
يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثني يجوز
تخفيفا عند قيام قرينة قالوا ابو سعيد السيرافي انما يحذف الا وليس غير
خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز
اضماره نحو قوله تعالي شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع
عقيب الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته
الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الي الكلام وعند ابي حنيفة يختص بالجمل

الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنها خارج عن الفن فان قلنا
نقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين
ينصرف الى الثانية عندنا وهو ههنا منصرف الى جملتين لان معناه لا حول عن
معصية الله الا بالله ولا حول على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور
راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثانية عليه او نقول
ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة
شيء واحد **وترجمة** على وزن دحرجة اي سميته الواو للعطف ترجمة فعل
فاعل ومفعول وضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة
استصفيت او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من
جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء
متعلق بترجمت **المصباح** لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجموع فلعل
ذكر الكتاب يكون مقحما تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة
العام الى الخاص كخاتم فضة **ليستضيء** اي ليستنير بمن اما ترجمة بالمصباح
للاستضاءة بانواره على نمط خرجت على الحرب جبنا تدبر واللام جارة وان
المصدرية مقدرة لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان لتكون الفعل
في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستضيء فعل
مضارع منصوب بها اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه
اي ليستضيء وهو عائد الى الولد **بانواره** متعلق بيستضيء والضمير فيه
مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره
مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية
لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجهل والجهالة اما

الازالة

الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح فقط واما الازالة في المختصر فلانه يزيل
الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بيزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي في
الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره
والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة وذلك
الاثبات استعارة تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة
لتخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر **ويستفيد** اي يغتنم معطوف على
يستضيء والضمير المستتر فيه الى الولد **مغانم** منصوب على انه مفعول
يستفيد وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى **آثاره** اضافة العام
الى الخاص اي مغانم من آثاره فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان
المغانم المرادة ههنا هي الآثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة
فيصح كون الاضافة بمعنى لان خاصيتها وهي كون المضاف محمولا موجودة
ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي
فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الآثار اليه راجع الى
المختصر **وكسوته** فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول الضمير البارز
المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمة ومعنى كسوته
طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا
انتشرت طويت على كسر العقاقير فكان المص شبه هنا المختصر بالثوب
الموشى وجعلته شملا منصوب على انه حال او مفعول ثان **على** حرف جر
خمسة مجرورة بها متعلق بكسوته **ابواب** مجرورة لاضافة الخمسة اليها
الباب في الاصل باب البيت قبل ان سمي ههنا به لانه لا يدخل في شموله
الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه

اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء **الاول** صفة الباب هو
نقيض الآخر اصله أوول على وزن افعل رباعي مهموز الاوسط قلبت
الهمزة واوا وادغمت بدليل اولى اولون وجمع على اوايل واوال وقيل
اصله ووول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب قوة
المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول للاستثقال في الصحاح اذا جعلت
اول صفة لم تصرفه فتقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
فتقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام وثانيه الاولى وجمعه اول مثل الاخرى والآخر **في الا**
صطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء
بشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء **النحوية** مجرور
صفة الاصطلاحات ولم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اي
النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في بعض الوجهان كما
مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست بفعل اي فعل اصطلاحي وفي
معناه مما سبق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من
كلام السابق اعني الاستفهام الانكاري ان الاسناد فيه لا وجود له اي
الاسناد الا فيها اي في الفعل وفيما في معناه ولهذا تسميتهم يقولون
ان الخبر لابد وان يكون فعلا او معنى فعل مع وليس مثل قولنا زيد اخوك
وعمرو غلامك عندك مواضيك ومملوكك قلنا ان الياء فيها اي في النحوية
ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير ح في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فالنحو اسم مخصوص كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت
وقلت نحوية وهاشمية وبصرية انخرط في سلك الصفات حتى تقول

برفع الهندي

برفع الهندي الغلام على انه فاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا اشكال
وهي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا اي لكونها بمعنى المصطلحات
جمعت الاصطلاحات اي جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي الا
صطلاحات وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي
ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره
كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو
ذلك وهي اي الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ
المقدرة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه اي
انواع الكلام من جمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم
ان الاصل ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند
والمسند اليه لا يتاتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدئت باسم
سمي اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم وهل زيد قايم
وما زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو وا قايم الزيدان
وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات
الامر وما بعده من الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل سمي فعلية
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت
زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب واين مالك
لكن الزمخشري وصاحب اللباب اي اعتبارين الآخرين وجعلاهما
قسمين آخرين من الجملة وبيانه ان للجملة الفعلية ان يحتج فعلها الى الشرط
ولزوم الاضمار فهي شرطية قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم الاصلي
اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت

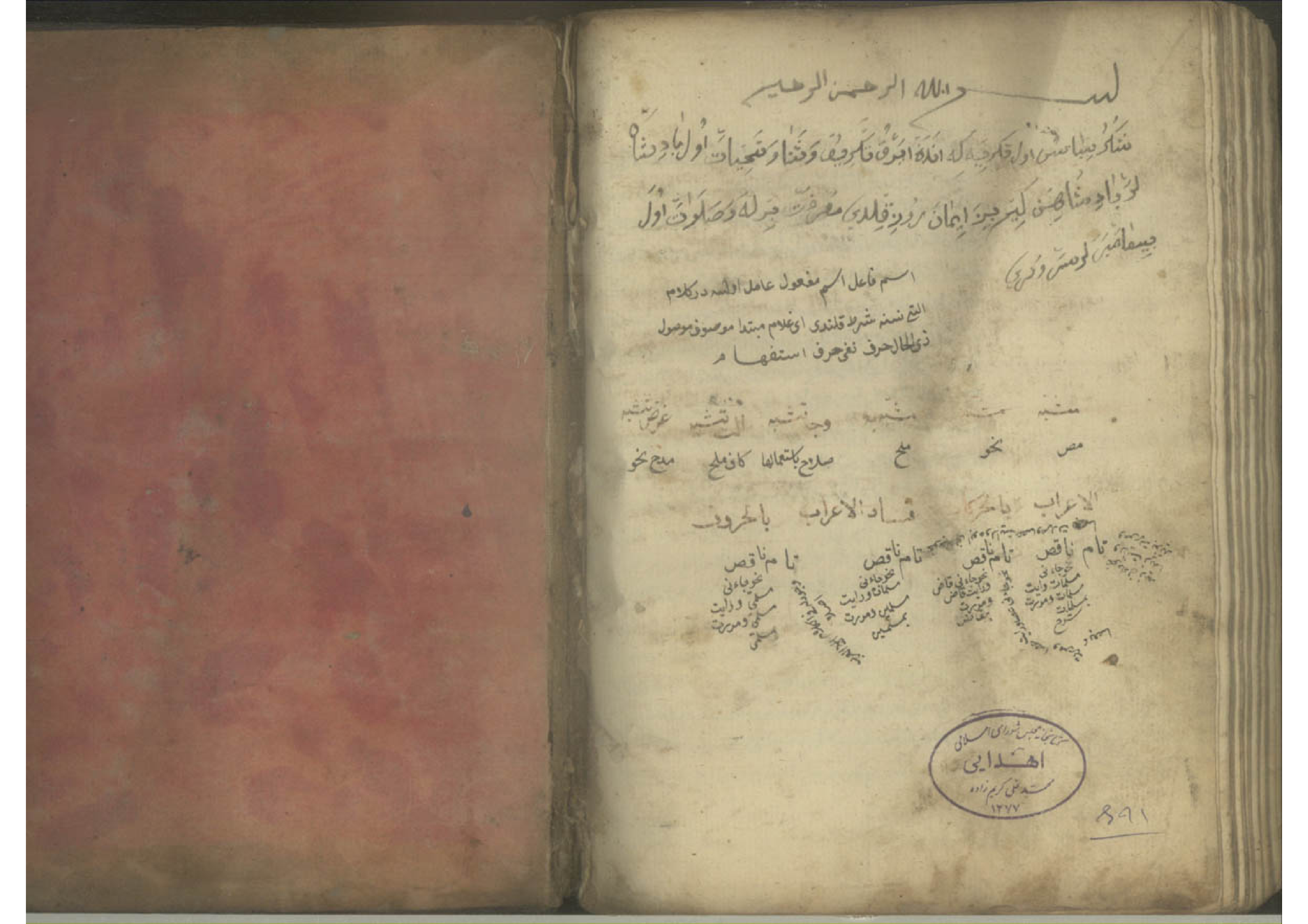
مركبة من فعليتين نحو ان يكرمني اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان كان
معنى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يتحرك يده لم يكتب وان لزوم فتسمى
تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظ في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور
سمي ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد وما قدامك زيد
هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب العباب في شرح اللباب قال
وقولي معنى اشارة الى الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم سو
بوا الوجه بين حرف الشرط فاذا اراد واذا لك ادخلوا كان او اسندوه الى
الضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية وشرطية معنى
انتهى وقوله التي يتوقف صفة الالفاظ عليها اي تلك الالفاظ المتعددة
المباحث الآتية فلعل ا ا اي فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم المص
هذا الباب الجامع في الاصطلاحات على ساير الابواب هذا وارد وادي
عقبه بقوله **الباب** رفع اي مرفوع بالابتداء **الثاني** مرفوع نفقديرك
على انه صفة الباب في **العوامل** الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه
مرفوع المحل على الخبرية للمبتداء **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوا
مل **القياسية** مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية بعد الصفة وانما قدم
هذا الباب على باب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية
وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا فعلنا الافعال
اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع
اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس
مطرد ولو ترك قوله فهذا الحاجب اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري
هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والسماعية غير مطردة

مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا تنصب على المصدرية اي امثل مثلا
وتجر على وزن تمد صيغة مؤنث ولم اي لفظ لم تجزم بعضهم المبهم سماعية
خبر لقوله قولنا وقوله مختص فيما يسمع من العرب صفة كاشفة للسما
عية ليس لك ان تجاوز عما سمع من العرب ولا شك ان المطردة
يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جري بالشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الصنوع قوله النادر
اي الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك
فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث في**
العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه
على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس
البصر فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات
مخصوصة وهي محسوسة بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب
معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العوامل المعنوية
اما المبتداء الرافع للمبتداء والخبر وقوع المضارع موقع جنس
الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب
او مجرور العامل والصفة عند الاخفش على ما سيجيء في آخر الكتاب
في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف الا
بالقلب ولا شك في مزية ما تعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء
الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعلية لا فعيل لها في الاساس تمزيت
عليها تفضلت وجمعها المزايا فقدم المص **الباب الرابع في**
العوامل المعنوية على **الباب الخامس في فصول من العربية**

لان المراد من علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من
العوامل وان كان معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف و
التنكير والتذكير والتأنيث وغيرها فانها من متممات الفن وليس
بمقصود من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين
المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظ حيث يشتمل
الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن
مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد
الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية
ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع والعوامل يعلم
ما ذكرنا في الكتب المضبوطة اي قوله مختصرات المضبوطة ولعل المضبو
طة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر اي حصر
ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلوا
من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية اولا فالاول هو الباب الاول
وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلوا من ان
يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اي ما يكون
العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل فيه سما
عيا هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو
الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية فهو
الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
ان يكون هو الباب الخامس الذي من فضول من العربية فلم لا يجوز
ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك الفضول قلنا اعلم اولا ان الحصر

اي الحكم

اي الحكم بالاختصاص اما عقلي اي مردد بين النفي والاثبات بجزم الفعل
بمجرد ملاحظة مفهومه بالاختصاص اما استقرائي لا يكون بسواء التتبع
والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم ههنا
قسما آخر ويسمى حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق
بجعل جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام
كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان
لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم اصلا اعني الا
ستقرائي وان تعلق به فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا
فنقول السؤال العام الوارد في كل حصر جعلي لا عقلي لان بديهة
العقل كافية لا ينطرق الشبهة لكن يدفع ذلك السؤال
العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية
يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء في
اجزاء الكتاب وابوابه كلها
بالفعل لجواز ان يكون
شيئا غير الخا
مس



بسم الله الرحمن الرحیم

شکر وسپاس اول قادر حیه که اندن اخرق فکر حیف وثنا وتحیات اول پادشاهی
لوپادشاهی لیر بزه ایمان روزی قیلدی معرفت جرله وصلوات اول
پیغمبر لومش وکری

اسم فاعل اسم مفعول عامل اولسه در کلام
التی نسنه شرط قلندی ای غلام مبتدا موصوف موصول
ذی الحال حرف نفی حرف استفهام

مشبه مشبه مشبه به وجه تشبیه الت تشبیه غرض تشبیه
مص نحو مخ صلاح بالتعمالها کاف ملح مبح نحو

الاعراب بالحرکة فساد الاعراب بالحروف

تام ناقص تام ناقص تام ناقص تام ناقص
نحو جاءنی مسلمات ورایت مسلمات ومررت بمسلمات
نحو جاءنی قاض ورایت قاض ومررت بقاض
نحو جاءنی مسلمان ورایت مسلمین ومررت بمسلمین
نحو جاءنی مسلمی ورایت مسلمی ومررت مسلمی

